



برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وزارة الشؤون الاجتماعية



أقضية لبنان

الخصائص السكانية والواقع الاقتصادي والاجتماعي

قضاء المنية - الضنية

(محافظة الشمال)

2

إعداد

مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية
ومشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان

أقضية لبنان
الخصائص السكانية
والواقع الاقتصادي والاجتماعي
قضاء المنية - الضنية
(محافظة الشمال)

تشكر إدارة المشروع مؤسسة فارس
على الدعم الذي وفرته من أجل إخراج
وطباعة
كتيبات الأفضية العائدة الى محافظة الشمال

حقوق النشر محفوظة

الطبعة الأولى

بيروت ٢٠٠١

تصميم وإشراف فني: عمر حرقوص

تدقيق لغوي وتصحيح: محمد حمدان

تنضيد وتصليح: سوسن ضو

تنفيذ: محمد حاوي، محمد مجذوب.

تصدير

ثمرة التعاون بين الوزارة والجامعة

في أواخر العام ١٩٩٩، وبصفتي رئيساً للجامعة اللبنانية، وقّعت وثيقة الاتفاق بين مشروع تحسين أحوال المعيشة (وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) من جهة، ومعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية (مركز الأبحاث) من جهة ثانية، في سبيل إنتاج ستة وعشرين كتيباً إحصائياً وتحليلياً عن الأقضية اللبنانية. واليوم، بعد مضي سنتين تقريباً، شاءت الصدفة أن أقدم هذا العمل القيم، بصفتي وزيراً للشؤون الاجتماعية.

وهذه الثمرة الطيبة التي نقدمها هي نتاج هذا التعاون الفعال. فقد كان من ضمن أهداف هذا المشروع التأسيس لعلاقة تعاون تكاملية ومنتجة بين مؤسستين وإدارتين رسميتين معنيتين بشؤون التنمية الاجتماعية، علاقة تجمع بين ميزتي المعرفة الأكاديمية والنشاط الميداني في العمل الاجتماعي. ويشكل هذا العمل، الذي بين أيديكم، أحد ثمار هذه الرؤية وهذا التعاون الذي سنسعى لكي يفتني ويستمر ويتجاوز الثغرات.

وزير الشؤون الاجتماعية
د. أسعد دياب

تقدير

أعد هذه الكتيّبات الستة وعشرين، عن أوضاع الأقضية اللبنانية وخصائصها، فريق من الباحثين والخبراء اللبنانيين متعاونين بشكل مباشر مع نخبة من طلاب معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، ومع نخبة أخرى من موظفي مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

لقد واجه الفريق الذي أنجز هذا العمل الهام، والذي استغرق أشهراً، صعوبات عديدة في تجميع المعلومات والبيانات الإحصائية، كما في محاولة ترجمتها إلى نص مفيد وسهل وصالح للاستعمال الواسع من قبل الناشطين في مجال التنمية والتنمية المحلية، فالهدف من إنجاز هذه الكتيّبات عن أوضاع الأقضية يجمع بين البعد البحثي والمعرفي والأكاديمي وبين البعد العملي في الميدان.

إن كل من يطلع على هذه الكتيّبات سوف يلاحظ الجهد الكبير الذي بُذل في إعدادها، ومحاولة تغطية كل الموضوعات داخل كل قضاء. كما أنه سيلحظ في الوقت نفسه أن هذا المشروع الريادي هو نقطة بداية ليس إلا، تحتاج إلى الكثير من المتابعة لاستكمال النواقص والثغرات، وتوعيم البيانات بشكل دائم، وقياس المؤشرات بشكل أكثر دقة وتعبيراً. كما أنه يحتاج إلى نوع خاص من المتابعة من قبل الجهات المعنية كلها، من أجل جعل هذه البيانات تصب في تطوير التدخل التنموي لخدمة الناس وتحقيق الإنماء المتوازن.

إن وزارة الشؤون الاجتماعية ومشروع تحسين أحوال المعيشة المنبثق عنها ومعهد العلوم الاجتماعية، يتوجهون بالشكر العميق لكل الذين ساعدوا في إعداد هذه المراجع عن الأقضية اللبنانية، ونخص بالذكر كل المؤسسات الرسمية والإدارات العامة في بيروت وفي مراكز المحافظات والأقضية والبلديات، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني. كما نخص بالشكر وكالات الأمم المتحدة المختلفة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشريك الأساسي في إنجاز هذا العمل.

كما نتوجه أيضاً بالشكر إلى جميع أعضاء فريق العمل دون استثناء، والذين حرصنا على أن ترد أسماؤهم جميعاً والمهام التي قاموا بها في كل كتيّب من الكتيّبات، تقديراً لجهدهم ومساهماتهم التي لم يكن إنجاز هذا العمل ممكناً بدونها.

لقد عمل الجميع بإمكانيات محدودة ومتواضعة، ولكن نتائج هذا العمل بالغة الأهمية في تكريس التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومعهد العلوم الاجتماعية ومركز الأبحاث فيه، وهو تعاون سوف نسعى لكي يستمر في المستقبل لما فيه مصلحة البلاد. ولا شك أن هذه الكتيّبات ستشكل مرجعاً أكاديمياً لطلاب المعهد وأساتذته، كما ستشكل مرجعاً للممارسين في الميدان في مراكز الخدمات والبلديات وناشطي القطاع الأهلي.

نعمت كنعان

مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية

المنسق الوطني لمشروع تحسين أحوال المعيشة

د. محمد شيا

عميد معهد العلوم الاجتماعية

الجامعة اللبنانية

مقدمة

انطلقت فكرة إعداد هذه الكتيّبات من أسئلة ومتطلبات عملية. أثناء العمل في الميدان في مشروعات تندرج تحت عنوان التنمية المحلية، برزت لدى المتدخلين المحليين من مراكز خدمات إنمائية تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، أو جمعيات أهلية عاملة في المناطق وعلى النطاق الوطني، حاجة إلى معلومات حديثة وشاملة عن خصائص الوسط الذي يعملون فيه، وقابلة في الوقت نفسه للمقارنة مع أوضاع المناطق الأخرى، ومع المتوسطات الوطنية للمؤشرات التنموية الأساسية.

من جهة أخرى، فإن إدارة معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، وأساتذته وطلابه، طالما بحثوا في كيفية ردم الهوة بين النظري والتطبيقي، وبين الهم البحثي والمعرفي والهم الاجتماعي، وبين الدراسة وسوق العمل. وكانت الإجابات تدور دائماً حول أفكار من نوع دور الجامعة التنموي في المجتمع، والتكامل بين الأكاديمي والنشاط الميداني، وكيفية توجيه أبحاث الطلاب نحو مسائل تشكل أولوية حقيقية بالنسبة للبنان ومجتمعه.

هكذا تلاقت الأفكار والتصورات، وتقاطعت في تجربة رائدة تتجاوز مجرد إنتاج عدد معين من الكتيّبات إلى ما هو أبعد، فمن خلال العقد الموقع بين مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان ومركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية، أمكن أولاً بناء شراكة عمل بين وزارة الشؤون الاجتماعية والجامعة اللبنانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى المركزي. كما أن آلية العمل التي وضعت لتنفيذ المشروع، أي إعداد الدراسات، كرست هذه الشراكة على المستوى اللامركزي. فطُلب إلى أساتذة المعهد المنتشرين في فروع الخمسة الإشراف على إعداد الدراسات عن الأقضية المحيطة بفرعهم، كما طلب إليهم الاستعانة بطلابهم وبالعاملين في مراكز الخدمات الإنمائية في المناطق في تجميع المعلومات، وكان الهدف من هذه الآلية متعدداً، بينها لفت نظر الطلاب إلى إمكانية القيام ببحوث ذات صلة مباشرة بمتطلبات العمل التنموي في المناطق، ومن محاولة إطلاق علاقة تكامل أكثر وثوقاً بين فروع معهد العلوم الاجتماعية في المناطق والدائرة الإقليمية لوزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز الخدمات المنتشرة في المناطق.

لقد أسس هذا المشروع لإمكانية علاقة من هذا النوع. ولكننا لا نريد المبالغة؛ فما أسسنا له هو إمكانية بناء علاقة من هذا النوع، ويتطلب قيامها فعلياً إرادة وخطوات عملية من الطرفين لتحديد مضمون العمل المشترك الممكن، وكيفية استمراره.

تشكل هذه الكتيّبات الستة وعشرون عن الأقضية اللبنانية دراسات «مؤنوغرافية» تنطوي، عبر أحد عشر فصلاً، معظم المعطيات والمحددات التي يتميز بها كل قضاء من هذه الأقضية. وإذا كان الهدف الأساسي منها هو العرض والتوصيف، فهي تشتمل إضافة إلى ذلك على إضاءات واستنتاجات حول إمكانات معالجة التفاوتات والحاجات في كل قطاع من قطاعات الحياة في الأقضية، وبهذا تكون هذه الكتيّبات مادة أولية وأساسية لكل احتمال تدخل مستقبلي، على طريق الإنماء المتوازن للمناطق اللبنانية. فهذا الإنماء بحاجة ماسة لهذه التشخيصات المروضة في هذه الكتيّبات، لكي يصبح التدخل الإنمائي قابلاً للتجسيد العملي. وإذا كانت هذه المعطيات القطاعية تغطي أحوال كل قضاء بشكل عام، فالقارئ المتفحص لها،

سواء كان مسؤولاً في القطاع الرسمي أو الأهلي أو الدولي، سوف يلاحظ مدى ترابط هذه المعطيات داخل كل قضاء وما بين الأفضية ومدى تأثيرها المتبادل في السلب والإيجاب، وسوف يستنتج بالمقابل أن إمكانات التدخل التي تتيحها في أي قطاع يستتبع إمكانات للتدخل في قطاع آخر، وهكذا دواليك.

ولا شك أن هذا العمل تشويه شوائب على صعيد المعطيات والمعلومات، كما كل عمل إحصائي من هذا النوع. ولكن هذه الشوائب والنواقص لا تعطل الغاية الأساسية منه، وهي الإضاءة على إمكانات التدخل في كل قطاع داخل كل قضاء، إن لم يكن وفي إحيان كثيرة داخل المدن والبلدات. وهو العمل الأول في لبنان على هذا المستوى من الشمول الجغرافي والتفصيل القطاعي. أما عن تجاوز النواقص، فنحن نريد لهذه الكتيبات أن تكون نقطة انطلاق لعملية رصد ومراقبة مستمرة من خلال عمل مراكز الخدمات، ومن خلال الأبحاث الميدانية التي يقوم بها طلاب المعهد كل سنة كمواضيع عضوية ضمن منهاجهم الدراسي، بحيث تكون نتيجة هذا الجهد تصحيح الأخطاء، وتقييم البيانات، والتفرع بالدراسة إلى مستوى القرى والبلدات، وإعادة إصدار نسخ محسنة عن الكتيبات، من خلال الأطروحات الجامعية أو تقارير وزارة الشؤون الاجتماعية.

إن هذه الكتيبات تتضمن المعلومات الإحصائية المجمعة من مصادر متنوعة منذ منتصف التسعينات حتى عام ٢٠٠٠. وقد استند الأساتذة في إعداد هذه الكتيبات إلى نحو ٤٠ مرجعاً عاماً تغطي الفصول الأحد عشر، وإلى قاعدة البيانات الخاصة بمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٦، والتعداد الشامل للمباني والمؤسسات الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٦، باعتبارهما المصدرين الإحصائيين الوطنيين الأساسيين. وكان هناك بالتأكيد مصادر مكملة مركزية ومحلية جمعت من الوزارات والدوائر والمحافظات والقائمقاميات وذوي العلاقة الآخرين.

إن ثمار هذا العمل يتم وضعها منذ الآن بتصرف أصحاب القرار المتنوعين، من إدارات رسمية (كالبلديات والاتحادات البلدية، القائمقاميات، المحافظات، الوزارات والنواب والأحزاب السياسية) ومؤسسات أهلية والمؤسسات الدولية المعنية، وبتصرف أصحاب القدرات البشرية والمشروعات الاستثمارية في القطاع الخاص اللبناني والعربي والدولي، علماً تكون مادة مفيدة للتدخل التنموي المستقبلي.

أديب نعمة

مدير مشروع
تحسين أحوال الميشة في لبنان

د. نبيل سليمان

رئيس مركز الأبحاث
في معهد العلوم الاجتماعية
الجامعة اللبنانية

فريق عمل إنتاج كتيب قضاء المنية - الضنية

التنسيق العام:

د. نبيل سليمان مدير مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية
د. مظهر الحركة مشروع تحسين أحوال المعيشة

الإعداد والصياغة:

د. فريدريك معنوق، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الثالث

شارك في جمع المعلومات:

يسرى حامد، مركز الخدمات الإنمائية - سير الضنية

مراجعة بيانات ومعلومات:

نبيلة الصاري

المحتويات

١٣	الفصل الأول: الموقع الجغرافي والإدارات العامة
١٣	١-١ الموقع في المحافظة
١٣	٢-١ البلدات المحاذية لحدود القضاء
١٣	٣-١ مركز القضاء
١٤	٤-١ مساحة القضاء
١٤	٥-١ الطبيعة الجغرافية والمناخية
١٤	٦-١ قرى القضاء
١٥	٧-١ الإدارات العامة والمؤسسات الحكومية
١٧	الفصل الثاني: الخصائص الديموغرافية
١٧	١-٢ عدد السكان
١٧	٢-٢ الأعمار حسب توزيع السكان والجنس
١٨	٣-٢ الأسر، حجمها، العزوبية
١٩	٤-٢ المنشأ حسب الهوية والجنس
١٩	٥-٢ الهجرة
٢٣	الفصل الثالث: السكن وخصائصه
٢٣	١-٣ أنواع السكن
٢٣	٢-٣ أشكال الحيازة
٢٤	٣-٣ كثافة الأشغال
٢٦	٤-٣ التجهيزات السكنية
٢٦	٥-٣ الخدمات المتعلقة بالسكن
٢٧	٦-٣ مشاكل السكن
٢٨	٧-٣ دراسة الإحصاء المركزي/المباني والمؤسسات

٣٧	الفصل الرابع : أحوال المعيشة في القضاء
٣٧	١-٤ الإطار العام
٣٩	٢-٤ المنية - الضنية في الترتيب العام لدليل أحوال المعيشة
	٣-٤ مقارنة دليل أحوال المعيشة (%أسر) في المنية - الضنية
٤٢	مع محافظة الشمال والمعدل الوطني
٤٢	٤-٤ حصة المنية - الضنية من العدد الإجمالي للمحرومين
٤٤	٥-٤ حصة المنية - الضنية من العدد الإجمالي لكل من فئات أحوال المعيشة (%من السكان)
٤٤	٦-٤ الأوضاع المقارنة للمنية - الضنية في ميادين السكن والمرافق العامة والدخل

٤٩	الفصل الخامس : التعليم والمنشآت التعليمية
٤٩	١-٥ عدد دور التعليم
٥٠	٢-٥ توزُّع التلاميذ وفقاً للقطاع والمرحلة
٥١	٣-٥ التجهيز المدرسي
٥٣	٤-٥ الوضع المدرسي
٥٤	٥-٥ التسرُّب المدرسي
٥٤	٦-٥ المهنِّيَّات

٥٦	الفصل السادس : الموارد الطبيعية
٥٦	١-٦ الأرض
٥٧	٢-٦ المياه
٥٧	٣-٦ الأحراج
٥٩	٤-٦ المناجم والكسارات والمقالع

٦١	الفصل السابع : القطاعات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي
٦١	١-٧ الزراعة
٦٣	٢-٧ الصناعة
٦٣	٣-٧ الجرف
٦٤	٤-٧ الحياة المهنيَّة

٦٩ الفصل الثامن: المواقع السياحية والأثرية والطبيعية والخدماتية

٦٩ ١-٨ قلاع وآثار تاريخية

٦٩ ٢-٨ مغاور

٧٠ ٣-٨ مطاعم وأماكن ترفيه

٧١ الفصل التاسع: الأندية والمؤسسات الاجتماعية والرياضية

٧١ ١-٩ الأندية

٧١ ٢-٩ الجمعيات الرياضية

٧٢ ٣-٩ الجمعيات الثقافية والاجتماعية

٧٥ ٤-٩ الهيئات الفاعلة

٧٥ ٥-٩ مساهمات ومشاريع الهيئات الأجنبية

٧٧ الفصل العاشر: الصحة والبيئة والمنشآت

٧٧ ١-١٠ المنشآت الصحية

٧٧ ٢-١٠ المراكز الصحية

٧٨ ٣-١٠ طبيعة عمل المنشآت الصحية

٧٩ ٤-١٠ حملات التلقيح

٧٩ ٥-١٠ الإعاقة

٨٢ ٦-١٠ الصحة الإنجابية

٨٣ الفصل الحادي عشر: شبكة النقل ووسائلها

٨٣ ١-١١ محاور المواصلات

٨٥ ٢-١١ وسائل النقل الخاصة

٨٦ ٣-١١ وسائل النقل العامة

٨٦ ٤-١١ وسائل النقل الحكومية

٨٦ ٥-١١ المرافق العامة للنقل البحري

٨٧ خاتمة

الفصل الأول

الموقع الجغرافي والإدارات العامة

١-١ الموقع في المحافظة^(١) :

يقع قضاء المنية-الضنية بين أقضية شمالية أربعة أخرى، هي قضاء عكار شمالاً، وقضاء بشري جنوباً، وقضاء زغرتا-الزاوية غرباً وقضاء طرابلس شمالاً - غرباً. كما أنه يلامس هذا القضاء شرقاً قضاء الهرمل التابع لمحافظة البقاع.

١-٢ البلدات المحاذية لحدود القضاء^(٢) :

على حدود القضاء الغربية تقع قرى زغرتين وكهف الملّول ودير نبوح. على حدود القضاء الشمالية تقع قرى الريحانية والروضة وبحنين. على حدود القضاء الشمالية-الغربية تقع مدينة المنية. كما أن قضاء المنية-الضنية مفتوح، ساحلاً، على البحر الأبيض المتوسط. يفصل بين قضاء عكار وقضاء المنية-الضنية، نهر البارد.

١-٣ مركز القضاء^(٣) :

بحسب ما ينص عليه قانون إنشاء قضاء المنية-الضنية (رقم ٢٧٢، تاريخ ١٩٩٣/١١/٢٣)، فإن مركز القضاء هو:
♦ المنية: من أول تشرين الأول لغاية ٣١ آذار.
♦ سير: من أول نيسان لغاية ٣٠ أيلول.

١- مصلحة الزراعة، مركز محافظة لبنان الشمالي (السرايا)

٢- المصدر السابق

٣- المصدر السابق

تبعد سير عن مركز المحافظة، طرابلس، مسافة ٢٧ كلم. أما المنية فتبعد عن طرابلس ١٥ كلم، وعن العاصمة بيروت ٩٦ كلم، وعن أقرب مدينة سورية لها، وهي طرطوس، مسافة ٦٠ كلم.

٤-١ مساحة القضاء^(١) :

تبلغ مساحة قضاء المنية-الضنية ٣٥٩١٥ هكتاراً، ومعظم أراضي هذا القضاء صالحة للاستثمار الزراعي، لوفرة الينابيع فيها ولخصب تربتها، فقط مناطق الجرد العالي، والتي تصل إلى جبال المكمل في أعالي السلسلة الغربية والقرنة السوداء، هي مناطق صخرية وشبه جرداء لا يقصدها سوى الرعيان. يبلغ عدد قرى قضاء المنية-الضنية ٥٣ قرية.

٥-١ الطبيعة الجغرافية والمناخية^(٢) :

في قضاء المنية-الضنية ثلاث مناطق مناخية مختلفة. فعند البوابة البحرية للقضاء، عند الساحل، تقع منطقة الهضاب المتوسطة المائلة للبرودة. أما في داخل القضاء ووسطه فتقع منطقة السهل الشمالي المائل للبرودة. في أعالي القضاء، وعلى الحدود مع قضاءي بشرّي والهرمل تقع منطقة قمم السفوح العالية الباردة.

٦-١ قرى القضاء^(٣) :

قرى قضاء المنية-الضنية هي: البذاوي، المنية، الريحانية، بحنين مزرعة أرطوسه، النبي يوشع، مركبتا، تربل، برج اليهودية، دير عمار، سير، كفرينين، الحازمية، مراح السفيرة، طاران، نمرين ويكوره، بيت الفقس وعين التينة، عزقي، بقرصونه القطين، حوار، إيزال عاصون، كهف الملول، عيمار، الخرنوب، السفيرة، كرم المهر،

١- مصلحة الزراعة، مركز محافظة لبنان الشمالي (السرايا)

٢- مصلحة الأرصاد الجوية.

٣- مصلحة الزراعة، مركز محافظة جبل لبنان الشمالي (السرايا)

بطرماز، دير نبوح، مراح السريج، بقاع صفرين، كفرحبو، القمامين، الواطية وحرف الصياد، بيت حاويك، قزحيا ودبعل، حقل العزيمة، قرصينا، بحديتا، زعر، بتفرين وبتحلين، مزرعة القرين، بخعون، كفرشلان، بشناتا، مزرعة كتران، عصيموت، عين الصفصافة، جورة الخوري، أفقا، مربين، فرجة، شالوط، الروضة، وادي النحلة.

٧-١ الإدارات العامة والمؤسسات الحكومية^(١)؛

على الرغم من صدور قانون إنشاء قضاء المنية-الضنية منذ ٦ سنوات لم يعمّن بعد قائمقام لهذا القضاء. فأرض القائمقامية موجودة في سير لكن البناء لم يشيّد عليها بعد، إلّا أن الأمر لم يمنع من وجود بعض المؤسسات الرسمية الأخرى نذكر منها:

❖ في المنية: مكتب مصلحة المياه، مركز صحي، مركز البريد والهاتف، مركز فصيلة الدرك (ولا زال تابعاً حتى الآن لمركز فصيلة طرابلس)، مأمورية نفوس (تابعة أيضاً لطرابلس في الوقت الحاضر)، محكمة يعمل فيها قاضٍ منفرد، كما أن هناك محكمة شرعية إسلامية في المنية.

❖ في سير: مكتب مصلحة المياه، مركز بريد وهاتف، مأمورية نفوس، مركز فصيلة درك سير، محكمة يعمل فيها قاضٍ منفرد، مكتب كهرباء لبنان، في سير أيضاً محكمة شرعية إسلامية. ويوجد في بخعون مركز صحي. في السفيرة يوجد أيضاً مخفر للدرك (سرية زغرنا). في المنية وسير أخيراً مراكز للخدمات الإنمائية (وزارة الشؤون الاجتماعية).

١- سجلات مركز محافظة لبنان الشمالي - طرابلس (السرايا)

الفصل الثاني

الخصائص الديموغرافية

١-٢ عدد السكان:

يتوزع المقيمون في قضاء المنية-الضنية على النحو الآتي:

الجنس	العدد	النسبة
لبناني	٩٥٣١٣	%٩٨,٧
غير لبناني	١٢٧٨	%١,٣
المجموع	٩٦٤١٨	%١٠٠

(المصدر: مسح المعطيات).

نشير هنا إلى الكثافة السكانية علماً أن هناك بعد الحرب نسبة نزوح قليلة إلى طرابلس.

٢-٢ الأعمار حسب توزيع السكان والجنس:

يتوزع المقيمون في قضاء المنية-الضنية، بحسب الجنس والفئة العمرية، على النحو الآتي:

المقيمون في القضاء بحسب الجنس والفئة العمرية

الفئة العمرية	المجموع		إلى		ذكر	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
١٤-٠	٣٥٥٠٦	٣٦,١٣	١٦٩٨٨	٣٧,٤٩	١٨٥١٨	٣٧,٤٩
٢٩-١٥	٣٠٠٧٦	٣١,١٥	١٤٦٤٨	٣١,٢٣	١٥٢٤٨	٣١,٢٣
٦٤-٣٠	٢٦٤٢٩	٢٨,٠٧	١٣١٩٩	٢٦,٧٨	١٣٢٣٠	٢٦,٧٨
٧٩-٦٥	٣٣٧٣	٣,٥٣	١٦٦١	٣,٤٧	١٧١٢	٣,٤٧
٨٠ +	٩٦٢	١,٠١	٤٧٦	٠,٩٨	٤٨٦	٠,٩٨
لا جواب	٧١	٠,١١	٥١	٠,٠٤	٢٠	٠,٠٤
المجموع	٩٦٤١٧	١٠٠	٤٧٠٢٣	١٠٠	٤٩٣٩٤	١٠٠

(المصدر: مسح المعطيات)

نلاحظ هنا أن ثلث عدد السكان هم من فئة ١٤-٠ أي عناصر فتيّة غير منتجة والثلث من العناصر الشبائية المنتجة، علماً أن عدد الذكور يتساوى مع عدد الإناث وهناك قليل من كبار السن. وربما يعود ذلك لقلّة الرعاية الصحية كما أن التوزيع العمري للجنسين متقارب جداً.

٢-٣ الأسر، حجمها، العزويّة،

يبلغ مجموع عدد الأسر في قضاء المنية - الضنيّة ١٦٩٤٧ أسرة تتوزع كالاتي:

توزع الأسر بحسب حجم الأسرة

حجم الأسرة	%	العدد
فرد واحد	٤,٣٦	٧٣٩
فردان	٩,٨٠	١٦٦١
٣ أفراد	١٠,٦٤	١٨٠٣
٤ أفراد	١١,٥٤	١٩٥٥
٥ أفراد	١٤,٤١	٢٤٤١
٦ أفراد	١٣,٩٩	٢٣٧٠
٧ أفراد	٩,٦٨	١٦٤١
٨ أفراد	٩,٢٦	١٥٧٠
٩ أفراد	٦,٤٦	١٠٩٤
١٠ أفراد	٩,٨٦	١٦٧١
المجموع	١٠٠	١٦٩٤٧

المصدر مسح العطيات

أما متوسط حجم الأسرة في القضاء فيبلغ ٥,٦٩. وهو ثاني أعلى متوسط في محافظة الشمال بعد قضاء عكار.

في ما يتعلّق بالوضع الاجتماعي لسكان المنية-الضنيّة، يبيّن لنا المصدر نفسه ما يأتي:

❖ تبلغ نسبة العزويّة بين الذكور، بين ١٥ و١٩ سنة، ٩٩,٥ في المائة. أما بين الإناث فتبلغ ٩٤,١ في المائة. أي أن الزواج المبكر منتشر نسبياً في قضاء

المنية-الضئفة، بخاصة عند الإناث.

❖ تبدأ نسبة العزوبفة بالهبوط عند الإناث بين ٢٠ و٢٤ سنة، فف ففن أنها لا تبدأ بالهبوط عند الذكور سوى بين ٢٥ و٢٩ سنة. مما فعنى أن متوسط سن الزواج عند الإناث هو أدنى منه عند الذكور.

نسبة العزوبفة العامة فف القضاء تظهر على الشكل الآفف:

❖ ذكور: ٤٨,٤%

❖ إناث: ٣٩,٨%

أما نسبة المتزوجفن فف القضاء فففى، عند فئة ١٥ سنة وما فوق:

❖ ذكور: ٤٨,٧% (+١% متعّد الزوجات + ١% أرامل)

❖ إناث: ٥٢,٨% (+٦,٨% أرامل)

٢-٤ المنشأ حسب الهوية والجنس:

ففوزع المقمون فف قضاء المنفة-الضئفة على النحو الآفف:

الجنسفة		ذكر		أنف		المجموع	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
٤٨٧٣٥	٩٨,٦٧	٤٦٣٩٥	٩٨,٦٦	٩٥١٣١	٩٨,٦٧		
٦٣٨	١,٢٩	٥٥٧	١,١٨	١١٩٥	١,٢٤		
				١٠	٠,٠٢	١٠	٠,٠١
				٢٠	٠,٠٤	٢٠	٠,٠٢
				٢٠	٠,٠٤	٢٠	٠,٠٢
٢٠	٠,٠٤	٢٠	٠,٠٤	٤١	٠,٠٤		
٤٩٣٩٤	١٠٠	٤٧٠٢٣	١٠٠	٩٦٤١٧	١٠٠		

المصدر مسح المعطفا

٢-٥ الهجرة:

ففوزع المهاجرفن من أفراد الأسرة بدءاً من منتصف ١٩٩٣ وما بعد بحسب بلد الهجرة والسبب الرئفسف للهجرة.

توزيع المهاجرين بحسب بلاد الهجرة والسبب الرئيسي للهجرة

البلد	العمل		الزواج		الاتصال بأحد أفراد الأسرة		المراسلة		غير ذلك		لا جواب		المجموع
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
دول عربية أخرى	٣٧٥	١٠٠											٣٧٥
أوروبا الغربية							٣٠	١٠٠					٣٠
أوروبا الشرقية							٤١	١٠٠					٤١
أميركا الشمالية			١٠٠	١٠									١٠
أميركا الجنوبية	١٠	٥٠			٥٠	٨١٣٣	٢٠	١٦٢٦٧	١٠	٨١٣٣			٢٠
أستراليا	٣٠	٢٥	٤١,٦٧	٥١									١٢٢
غير المبين											١٤	١٠٠	٤١
المجموع	٤١٥	٦٥,٠٨	٦١	٩,٥٢	٢٠	٣,١٧	٩١	١٤,٢٩	١٠	١,٥٩	٤١	٦,٥٣	٦٣٨

المصدر: مسح المصريات

يتبين لنا من خلال هذا الجدول التفصيلي (مصدره: مسح المعطيات) أن وجهة الهجرة الأولى والأساسية في ما يتعلق بالبحث عن العمل، هي البلدان العربية، تأتي بعدها، ولكن مع فارق كبير، أستراليا. في المرتبة الثالثة تأتي بلدان أميركا الجنوبية.

أما في ما يتعلق بالزواج، فإن وجهة الهجرة الأولى بالنسبة إلى شباب القضاء فهي أستراليا. حيث يحاول المهاجرون من المنية-الضنية عدم عقد زيجات مع الأستراليات لاختلاف العادات والتقاليد والانتماء الديني.

في ما يتعلق بوجهة الهجرة الموقته بهدف متابعة الدراسة فيبدو أن الخيار الأول هو بلدان أوروبا الشرقية (بلغاريا ورومانيا خاصة) تليها بلدان أوروبا الغربية، الأرفع كلفة معيشية بالنسبة إلى طلاب القضاء وأهلهم.

الفصل الثالث

السكن وخصائصه

٣-١ أنواع المساكن^(١) ،

تتوزع المساكن في قضاء المنية-الضنية على النحو الآتي:

النسبة	المعد	
٢٧,٣ %	٤٦٢٩	سكن مستقل
٧٢,٣ %	١٢٢٥٧	شقة في مبنى
٠,٤ %	٦١	غير ذلك
١٠٠ %	١٦٩٤٧	المجموع

المصدر مسح المعطيات

يظهر لنا هذا الجدول ان شكل السكن في مبنى متعدد المساكن هو الغالب في القضاء، حيث إن المساكن المستقلة لا تشكل سوى ربع نسبة المساكن العامة، ويعود ذلك لزحف الصيغة السكنية المدنية باتجاه الأرياف ولتفضيل الناس لها طبقاً لتراجع الأسرة الممتدة وحلول الأسرة النواتية مكانها في البيئة الاجتماعية العامة لسكان القضاء.

٣-٢ أشكال الحيازة^(٢) ،

يتوزع سكان هذه المساكن على أشكال الحيازة الآتية:

	شقة في مبنى		مساكن مستقل		مساكن غير ذلك		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المساكن بأكملها ملك الأسرة	٩٧٨٦	٧٩,٨٣	٣٩٦١	٨٥,٥٦	٢٠	٣٣,٣٣	١٣٧٦٧	٨١,٢٣
حصة من المساكن ملك الأسرة	٣٥٥	٢,٨٩	١١١	٢,٤١			٤٦٦	٢,٧٥
المساكن بالإيجار	١٢٠٥	٩,٨٣	١٢٢	٢,٦٣	٢٠	٣٣,٣٣	١٣٤٧	٧,٩٥
غير ذلك	٩١٢	٧,٤٤	٤٣٦	٩,٤١	٢٠	٣٣,٣٣	١٣٦٨	٨,٠٧
المجموع	١٢٢٥٧	١٠٠	٤٦٢٩	١٠٠	٦١	١٠٠	١٦٩٤٧	١٠٠

المصدر مسح المعطيات

١- مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن - ١٩٩٦ - وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للسكان.

٢- المرجع السابق

يفضّل سكان القضاء امتلاك المسكن على استئجاره بفارق كبير في النسب،
فالمثل الريفي يقول: من لا بيت له، لا شيء له.

٣-٣ كثافة الإشغال^(١) :

تتوزّع الأسر في قضاء المنية-الضنيّة، بحسب عدد غرف المسكن وعدد أفراد
الأسرة، على النحو الآتي:

١- مسح المخطّيات المخطّيات الإحصائية للسكان والمساكن - ١٩٩٦ - وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم
المتحدة للسكان.

عدد غرف المسكن وعدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	غرفة واحدة	غرفتان	ثلاث غرف	أربع غرف	خمس غرف	ست غرف	عدد المسكن	عدد أفراد الأسرة
فرد واحد	١٠١	٢٤٣	١٨٢	١٤٢	٣٠	٢٠	٢٠	٣٢٠٣
فردان	٩١	٣٠٤	٦٧٩	٤٥٦	٥١	٨١	٨٦٠	
٣ أفراد	٧١	٣١٤	٧٠٩	٤٣٦	١٨٢	٧١	٧٥٣	٣٢٠٣
٤ أفراد	٦١	٢٧٤	٣٧٩	٥٣٧	٢٣٣	١١١	١١٨٣	
٥ أفراد	٣٠	٢٦٣	٨٤١	٧٨٠	٣٦٥	١٦٢	١٧٢٠	
٦ أفراد	٢٠	٢١٣	٨٦١	٨١٠	٣٢٤	١٣٢	١٣٠٩٨	١٠
٧ أفراد	٣٠	٢٠٣	٥٧٧	٥١٧	١٧٢	١٣٢	١٣٠٩٨	١٠
٨ أفراد	٣٠	٢٥٣	٤١٥	٦٦٩	١٣٢	٧١	٧٥٣	
٩ أفراد	١٠	٩١	٣٦٥	٤٧٦	٨١	٧١	٧٥٣	
١٠ أفراد أو أكثر	١٠	١٧٢	٥٧٧	٦٤٨	١٧٢	٩١	٩٠٩٨	
المجموع	٤٥٦	٢٣٣٠	٥٩٤٦	٥٤٧٠	١٧٤٢	٩٤٢	١٠٠	٦١

المصدر: مسح المطبات

يبين لنا هذا الجدول التفصيلي أن المساكن التي تضم ثلاث وأربع غرف هي الأكثر انتشاراً في القضاء، كما أن نسبة الأسر المكونة من ٧ أو ٨ أو ٩ أفراد تسكن بيوتاً مؤلفة من غرفة أو غرفتين أو ثلاث وهذا يدل على تدني مستوى المعيشة.

٣-٤ التجهيزات السكنية^(١) :

في ما يتعلّق بجهاز التلفزيون بيّنت دراسة قام بها معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية-الفرع الثالث، سنة ١٩٨٢، أنه منذ ذلك الحين، كانت قد بلغت نسبة امتلاك هذه الآلة، في كل مسكن من مساكن القضاء، نسبة ٩٩,٥ في المائة.

٣-٥ الخدمات المتعلقة بالمسكن^(٢) :

في ما يتعلّق بشبكة المياه التي يستفيد أو لا يستفيد منها المسكن، يفيدنا المصدر^(١) نفسه بالآتي في ما يخص قضاء المنية - الضنية:

الاتصال بشبكة المياه

المصدر	شقة في مبنى		مسكن مستقل		مسكن غير ذلك		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الشبكة العامة للمياه	٨١٨٥	٦٦,٧٨	٢٤١١	٥٢,٠٨	٢٠	٣٣,٣٣	١٠٦١٦	٦٢,٦٤
الشبكة العامة وبئر إرتوازي معاً	٨٢١	٦,٦٩	٢٣٣	٥,٠٣			١٠٥٤	٦,٢٢
الشبكة العامة وبئر إرتوازي	٢٤١١	١٩,٦٧	١٥٦٠	٣٣,٧٠			٣٩٧١	٢٣,٤٣
المسكن غير موصول شبكة مياه	٨٤١	٦,٨٦	٤٢٥	٩,١٩	٤١	٦٦,٦٧	١٣٠٧	٧,٧١
المجموع	١٢٢٥٧	١٠٠	٤٦٢٩	١٠٠	٦١	١٠٠	١٦٩٤٧	١٠٠

(المصدر مسح المعطيات).

- ❖ يستفيد ثلثا سكان القضاء من الشبكة العامة للمياه.
- ❖ إلا أن نسبة المساكن التي لا تستفيد من هذه الشبكة العامة والتي هي مضطّرة للاعتماد على طاقتها الذاتية فهي مرتفعة جداً.
- ❖ وكذلك هي مرتفعة جداً نسبة المساكن التي ليست موصولة بأي شبكة مياه.
- علماً أن القضاء معروف بغزارة ينابيعه وكثافتها. ففي غياب شمول شبكات المياه عموم القرى، يرى الأهليون أنفسهم مضطرين للجوء إلى حفر مكثف للآبار الإرتوازية، حلاً لمشكلتهم.

١- دراسة لطلاب معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية - الفرع الثالث (١٩٨٢)

٢- مسح المعطيات المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن - ١٩٩٦ - وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للسكان

أما في ما يتعلق بوسيلة الصرف الصحي المعتمدة في مساكن قضاء المنية- الضنيّة، فيفيدنا المصدر^(١) نفسه بالمعطيات الآتية:

وسيلة الصرف الصحي

الوسيلة		شقة في مبنى		مسكن مستقل		مسكن غير ذلك		المجموع	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
٥١١٦	٤١,٧٤	٩١٢	١٩,٦٩	١٠	١٦,٦٧	٦٠٣٧	٣٥,٦٢		
٥٢٤٧	٤٢,٨١	٢٥٣٣	٥٤,٧٠	٢٠	٣٣,٣٣	٧٨٠٠	٤٦,٠٣		
١٠٦٤	٨,٦٨	٧٥٠	١٦,١٩	١٠	١٦,٦٧	١٨٢٣	١٠,٧٦		
٧٧٠	٦,٢٨	٣٤٤	٧,٤٤			١١١٤	٦,٥٨		
٦١	٠,٥٠	٩١	١,٩٧	٢٠	٣٣,٣٣	١٧٢	١,٠٢		
١٢٢٥٧	١٠٠	٤٦٢٩	١٠٠	٦١	١٠٠	١٦٩٤٧	١٠٠		

المصدر: مسح المعطيات

❖ الجورة الصحيّة هي وسيلة الصرف الصحي الأكثر اعتماداً في مساكن قضاء المنية-الضنيّة، الأمر الذي يشير إلى ضعف المبادرات الرسمية والعامة في هذا السياق.

فالقضاء بحاجة ماسة لشبكة مجاري عامة شاملة وجديرة بتغطية كل القضاء وليس ثلثه فقط كما هي الحال حالياً.

❖ كما أن المجاري المكشوفة، والمنتشرة بنسبة ١٠,٧٦ في المائة من المساكن تشكل خطراً صحياً وبيئياً أكيداً.

٦-٣ مشاكل المسكن^(٢) :

يفيدنا المصدر نفسه، في ما يتعلق بمتوسط حجم الأسرة (والذي يبلغ ٥,٦٩ أفراد للأسرة الواحدة في قضاء المنية - الضنيّة) حسب درجات الإشباع في ميدان المسكن، بالمعطيات الآتية:

١- مسح المعطيات المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن - ١٩٩٦ - وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامح الأمم المتحدة للسكان.

٢- المصدر السابق

درجات الإشباع	متوسط حجم الأسرة
- متدنية	٧,٤٦
- متوسطة	٥,٤٦
- عالية	٣,٧٨

تجدر الإشارة هنا إلى أن متوسط حجم الأسرة، في مساكن الأسر غير المسورة والتي تعاني من درجات إشباع متدنية، يبلغ ٧,٤٦. وهذه من دون شك نسبة مرتفعة تزيد من صعوبات العيش المشترك بسبب اكتظاظ المسكن.

٣-٧ الضنية-المنية في نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات:

إحصاء المباني والمؤسسات^(١) :

عام ١٩٩٦، نفذت إدارة الإحصاء المركزي تعداداً شاملاً للمباني والمؤسسات في لبنان، نشرت نتائجه تبعاً في العامين الآتين. ويتيح هذا الإحصاء الشامل تحديد عدد الأبنية والمؤسسات، وخصائصها، ونوع النشاط الاقتصادي، والمساحات، والوضع القانوني... الخ، وفق معايير موحدة في كل الأفضية اللبنانية، مما يتيح إجراء المقارنات في ما بينها، وبين النسب المقابلة على صعيد المحافظة، وعلى الصعيد الوطني. وهذه البيانات متوفرة على مستوى القضاء، وعلى مستوى تقسيمات فرعية خاصة بالقضاء، يشار إليها في حينه.

الضنية-المنية، النتائج العامة والمناطق الفرعية^(٢) :

قسم الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات قضاء الضنية-المنية إلى منطقتين فرعيتين هي الضنية-المنية العليا والساحلية. واستناداً إلى نتائج الإحصاء المشار إليه، تبين أن عدد المباني في الضنية-المنية يبلغ ١٧٤٢٢ مبنى، وهي تحتوي على ٥٦٦١ مؤسسة. ويبلغ إجمالي عدد الوحدات فيها ٣٧٦١٧ وحدة مبيتى لشتى الاستعمالات.

١- مسح المعطيات المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن - ١٩٩٦ - وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامح الأمم المتحدة للسكان.

٢- الصنية - المنية في نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، دراسة صادرة عن مديرية الإحصاء المركزي (١٩٩٦)

وبذلك تضم الضنية-المنية ١٦٪ من إجمالي المباني في الشمال، و٣,٤٪ من مباني لبنان. مقابل ١٢,٨٪ من المؤسسات الشمالية، و٢,٨٪ من مؤسسات لبنان؛ و١٤,٨٪ من إجمالي الوحدات في الشمال، و٢,٦٪ من إجمالي الوحدات في لبنان. وتتوزع هذه النسب على المناطق الفرعية في الضنية-المنية حسب الجدول الآتي:

المباني والمؤسسات في الضنية - المنية حسب المناطق الفرعية ومقارنة مع الشمال ولبنان

الوحدات		المؤسسات		المباني		المناطق الفرعية
%	عدد	%	عدد	%	عدد	
١٠٠	٣٧٦١٧	١٠٠	٥٦٦١	١٠٠	١٧٤٢٢	الضنية - المنية
٤٥,٢	١٧٠٠٤	٥٣,٧	٣٠٤٢	٤٤,٢	٧٧٠٣	الساحلي
٥٤,٨	٢٠٦١٣	٤٦,٣	٢٦١٩	٥٥,٨	٩٧١٩	الأعلى
-	٢٥٤٥١٤	-	٤٤٢٩٤	-	١٠٧٢٦٨	الشمال
-	١٤٥٦٣٧٩	-	١٩٨٤٣٦	-	٥١٨٨٥٨	لبنان

المصدر: محافظة لبنان الشمالي في عام ١٩٩٦ (نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات)

وقد صنف الإحصاء وحدات المباني حسب وجهة الاستعمال إلى وحدات تستخدم للسكن، أو للسكن والعمل، أو للعمل، أو وحدات غير مصنفة. وقد تبين أن حوالي ٧١,٠٪ من الوحدات تستخدم للسكن، في حين تستخدم ٢٧,٧٪ منها للعمل. ويلاحظ أن نسبة الوحدات المخصصة للسكن والعمل معاً متدنية، ولا تتجاوز ٠,٤٢٪. ولا تختلف هذه النسب عموماً عن النسب المقابلة على مستوى محافظة الشمال.

وحدات المبانى في الضنية-المنية حسب وجهة الاستعمال

مجموع	غير مصنف	لغير السكن	سكن وعمل	للسكن	عدد	الضنية-المنية
٣٧٦١٧	٣٥٠	١٠٤٢٤	١٥٩	٢٢٦٨٤	%	
١٠٠	٠,٩٣	٢٧,٧١	٠,٤٢	٧٠,٩٤	%	
٢٥٧٥١٤	١٨١٩	٧٦٤١٧	١٣١٧	١٧٧٩٦١	عدد	الشمال
١٠٠	٠,٧	٢٩,٧	٠,٥	٦٩,١	%	
١٤٥٦٣٧٩	٤٠٥٠	٣٨٧٤٩٨	٢٩٨٦	١٠٦١٨٤٥	عدد	لبنان
١٠٠	٠,٢٨	٢٦,٦١	٠,٢١	٧٢,٩١	%	

المصدر: محافظة لبنان الشمالي في عام ١٩٩٦ (نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات)

وحدات السكن، وجهة الاستعمال وتوفير الخدمات،

بينت نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات أن ٧١,٤٪ من الوحدات المخصصة للسكن في الضنية-المنية هي مساكن أساسية، وحوالي ٥,٩٪ هي مساكن ثانوية، في حين تبلغ نسبة الشغور ١٨٪.

وحدات السكن في الضنية -المنية حسب وجهة الاستعمال

مجموع	لا جواب	شاغر	ثانوي	أساسي	عدد	الضنية-المنية
٤٦٢٩٥	٧٦٤	٤٨٣٨	١٥٨٩	١٩١٧٣	%	
١٠٠	١,٦	١٨,٠٢	٥,٩٢	٧٤,٤٣	%	
١١١٣٤٢	١٧٣٢	٢٢٩٢٠	١٠٠٦٧	١٣٩٩٥٤	عدد	الشمال
١٠٠	١,٥٦	١٢,٧٨	٥,٦٢	٧٨,٠٧	%	
١٠٦٤٨٣١	٢٧١٠٨	١٨٢٧٩٨	٦٥٩٦٧	٧٩١٩٥٨	عدد	لبنان
١٠٠	٢,٥٥	١٧,١٧	٥,٩١	٧٤,٣٧	%	

المصدر: محافظة لبنان الشمالي في عام ١٩٩٦ (نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات)

أخيراً، وفي ما يتعلق بتوفر الخدمات الأساسية في المباني، تسجل تفاوتات هامة بين الضنية-المنية والشمال ولبنان في أكثر من مجال. ويعرض الجدول الآتي مقارنة توفر هذه الخدمات على المستويات الثلاثة المشار إليها:

توفر الخدمات في مباني الضنية - المنية

نوع الخدمات	الضنية-المنية		الشمال		لبنان	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
مصعد	٠,٣	٩٨,٧٣	١,٩١	٩٦,٨٤	٤,٧٧	٩٤,٢٤
موقف سيارات	٣,٩	٨٩,٧٩	١٤,٦٧	٨٤,١٤	٢٧,٦٢	٧١,٤٢
بواب أو حارس	١	٩٨,٠٩	١,٩٨	٩٦,٨٤	٤,١٦	٩٤,٨٨
مولد كهرباء	٤,٦١	٩٤,٤٢	٧,٥٩	٩١,١٦	٩,١٣	٨٩,٨٥
بئر إرتوازية	١١,٠٣	٨٧,٨٩	٩,٩٥	٨٨,١٦	٨,٩٦	٨٩,٩٨
شبكة مياه	٦٢,٦٣	٣٦,٤	٦٥,٤٨	٣٣,٣١	٧٩,٠٣	١٩,٩٥
شبكة مجاري	٣٣,٣	٦٥,٧٤	٣٥,٩١	٦٢,٧٨	٣٦,٥٦	٦٢,٣٨

المصدر محافظة لبنان الشمالي في عام ١٩٩٦ (نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات)

ويتبين من الجدول السابق، أن الاختلافات الأكثر أهمية تتعلق بالدرجة الأولى بتوفر خدمات شبكة المياه، حيث إن نسبة ٣٦,٤٪ من المباني غير موصولة بشبكة مياه في الضنية-المنية، مقابل ١٩,٩٥٪ في لبنان.

المؤسسات الإنتاجية في الضنية - المنية^(١) :

يبين الإحصاء وجود ١٠٥٨٣ وحدة مخصصة لغير السكن في الضنية-المنية، من أصلها ٥٦٦١ مؤسسة إنتاج، و١٢٨ مبنى تابعاً لإدارة عامة، وتبلغ نسبة الشغور ٣٠,٥٪ حوالى ضعف نسبة الشغور في الوحدات المخصصة للسكن.

١- المنية - الضنية في نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، دراسة صادرة عن مديرية الإحصاء المركزي للعام ١٩٩٦.

توزيع وحدات غير السكن في الضنية - المنية حسب النوع

مجموع	لا جواب	غير ذلك	شاغر	مؤسسة مقفلة	ملحق بلا عمل	إدارة عامة	مؤسسة إنتاج		
١٠٥٨٣	٢٠	١٠٠٤	٣٢٢٨	٢٤٣	٢٩٩	١٢٨	٥٦٦١	عدد	الضنية
١٠٠	٠,١٩	٩,٤٩	٣٠,٥٠	٢,٣٠	٢,٨٣	١,٢١	٥٣,٤٩	%	المنية
٧٧٧٣٤	٤٨٥	٧٠٥٨	١٨٢٢٠	٢٦٠٨	٤١٨٠	٨٨٩	٤٤٢٩٤	عدد	الشمال
١٠٠	٠,٦٢	٩,٠٨	٢٣,٤٤	٣,٣٦	٥,٣٨	١,١٤	٥٦,٩٨	%	
٣٩٠٤٨٤	٦٨١	٤٧٢٥٠	١٠٣٢٧٨	٢٠٠١٧	١٧٠٣٦	٣٧٨٦	١٩٨٤٣٦	عدد	لبنان
١٠٠	٠,١٧	١٢,١٠	٢٦,٤٥	٥,١٣	٤,٣٦	٠,٩٧	٥٠,٨٢	%	

المصدر: محافظة لبنان الشمالي في عام ١٩٩٦ (نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات)

أما لجهة عدد العمال والمستخدمين في المؤسسات العاملة في الضنية-المنية، فإن الغلبة الواضحة للمؤسسات الصغيرة الحجم التي تستخدم أقل من خمسة عمال، والتي تشكل ٩٤% من العدد الإجمالي للمؤسسات. وهذه سمة عامة في الشمال، حيث المؤسسات من الحجم نفسه تشكل ٩١,١% من العدد الإجمالي للمؤسسات في الشمال، في حين أن النسبة المقابلة في لبنان هي ٨٨%. وتضم ٣ مؤسسات تستخدم أكثر من ٥٠ مستخدماً من أصل ٩٥ مؤسسة بهذا الحجم في الشمال.

مؤسسات الضنية - المنية حسب عدد العمال في المؤسسة

مجموع	لا جواب	أكثر ١٠٠ أو	٩٩-٥٠	٤٩-٢٠	١٩-١٠	٩-٥	أقل من ٥		
٥٦٦١	١١٤	٢	١	٣٤	٥٦	١٣٣	٥٣٢١	عدد	الضنية
١٠٠	٢,٠١	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٦٠	٠,٩٩	٢,٣٥	٩٣,٩٩	%	المنية
٤٤٢٩٤	١٤٥١	٣٧	٥٨	٢٢٥	٤٧٣	١٦٩١	٤٠٣٥٩	عدد	الشمال
١٠٠	٣,٢٨	٠,٠١	٠,١٣	٠,٥١	١,٠٧	٣,٨٢	٩١,١٢	%	
٢٤٥٤٠٠	٨٧٨٣	٥٣٨	٦٦٩	٢٥١٠	٤٨٥٣	١٣٥٦٢	٢١٤٤٨٥	عدد	لبنان
١٠٠	٣,٥٨	٠,٢٢	٠,٢٧	١,٠٢	١,٩٨	٥,٥٣	٨٧,٤٠	%	

المصدر: محافظة لبنان الشمالي في عام ١٩٩٦ (نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات)

أما لجهة قدم نشاط المؤسسات الاقتصادية في الضنية-المنية، فقد بين الإحصاء أن حوالى ٦,١١٪ فقط من المؤسسات العاملة عام ١٩٩٦، تم تأسيسها قبل عام ١٩٦٤. وشهد العقد الممتد بين عام ١٩٦٥ و١٩٧٤، تأسيس ٧,٧٢٪ من العدد الإجمالي للمؤسسات. في حين أن عقدي الحرب الممتدة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٩ شهدا تأسيس ٤٢,٩٪ من المؤسسات الباقية. أما النصف الأول من التسعينات، فقد شهد تأسيس ٢٦,٠٨٪ من المؤسسات العاملة.

يتشابه هذا التوزيع مع توزيع المؤسسات العاملة في محافظة الشمال ككل، مما لا يوحي بوجود اختلافات زمنية هامة بين المحافظة والقضاء على هذا الصعيد. ولكن ما يجب الانتباه له، هو أن هذا الإحصاء يشمل المؤسسات التي كانت تعمل فعلياً أثناء إجراء التعداد عام ١٩٩٦، ولا يشمل المؤسسات التي أفلست أو انتقلت أو أقفلت لأي سببٍ آخر. وبالتالي، فإن النسب لا تعبر تماماً عن العدد الفعلي للمؤسسات التي تأسست في الفترات الزمنية المقابلة.

مؤسسات الضنية - المنية حسب سنة التأسيس

مجموع	لا جواب	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٠ ١٩٩٤	١٩٨٥ ١٩٨٩	١٩٧٥ ١٩٨٤	١٩٦٥ ١٩٧٤ ١٩٦٤		
٥٦٦١	٣٨١	٢٨٢	٢٧٠	١٥١٧	١١٠٣	١٣٢٥	٤٣٧	٣٤٦	عدد	الضنية
١٠٠	٦,٧٣	٤,٩٨	٤,٧٧	٢٦,٨٠	١٩,٥	٢٣,٤١	٧,٧٢	٦,١١	%	المنية
٤٤٢٩٤	٣٢٧٤	١٤١٦	٣٨٧١	١٢٥٥٨	٧٣١٣	٨٨٦٩	٣٨٩٣	٣١٠٠	عدد	الشمال
١٠٠	٧,٤	٣,٢	٨,٧	٢٨,٤	١٦,٥	٢٠,٠	٨,٨	٧,٠	%	
١٩٨٤٣٦	١٦٠٨٧	١٣٨٣٦	١٧٣٦٣	٥٣٥١١	٢٨١١٥	٣٨١٣٢	١٧٦٩٨	١٣٦٦٠	عدد	لبنان
١٠٠	٨,١١	٦,٩٧	٨,٧٥	٢٦,٩٧	١٤,١٧	١٩,٢٢	٨,٩٢	٦,٨٨	%	

المصدر: محافظة لبنان الشمالي في عام ١٩٩٦ (نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات)

أنواع نشاط المؤسسات الاقتصادية في الضنية - المنية:

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، يبلغ عدد المؤسسات الإنتاجية في الضنية-المنية ٥٦٦١ مؤسسة. الغالبية الساحقة من المؤسسات تستخدم أقل من خمسة عمال (٩٤٪). وتعمل نسبة ٢٨٪ في تجارة المفرق، و١٦,٥٪ في بيع وصيانة المركبات، و٢٨,٥٪ في الزراعة، ونسب أقل أهمية في الأنشطة الأخرى.

أما لجهة الأهمية المقارنة لبعض القطاعات الإنتاجية بمشكلاتها في محافظة الشمال، فالطابع التقليدي هو الغالب على النشاط الاقتصادي في الضنية-المنية مقارنة بأقضية الشمال الأخرى. وتشكل الضنية-المنية ٢٧,٦٪ من النشاط الزراعي في الشمال و٢٠,٨٪ في صنع المنتجات غير المعدنية. ويبين الجدول الآتي توزيع المؤسسات في الضنية-المنية والشمال بشكل مفصل.

المؤسسات الإنتاجية في الضنية - المنية والشمال حسب النشاط الذي تمارسه (عدد و %)

عدد المؤسسات في الشمال	عدد المؤسسات في المنية-الضنية	% المنية-الضنية نسبة إلى الشمال	% من إجمالي المؤسسات في المنية الضنية
٥٨٣٦	١٦١١	٢٧,٦٠	٢٨,٤٦
٧٩٢	١٢	١,٥٢	٠,٢١
١١١٦	١١٧	١٠,٤٨	٢,٠٧
١٠٢٨	٨٧	٨,٤٦	١,٥٤
٤٣٩	٥٤	١٢,٣٠	٠,٩٥
١٠٠	٣	٣	٠,٠٥
٥٠٩	١٠٦	٢٠,٨٣	١,٨٧
١٠٤٤	١٨٢	١٧,٤٣	٣,٢١
١٦٥	١٥	٩,٠٩	٠,٢٦
١٨٣٠	١٦٩	٩,٢٣	٢,٩٩
١٠٧	٢٠	١٨,٦٩	٠,٣٥
٢٩٧	٢٤	٨,٠٨	٠,٤٢
٥٠٦٩	٩٣٣	١٨,٤١	١٦,٤٨
٢٠٨٥	١٢٥	٦	٢,٢١
١٦١٨٨	١٥٨٦	٩,٨٠	٢٨,٠٢
٢١٣٩	٢٣٢	١٠,٨٥	٤,١٠
٣٠	١	٣,٣٣	٠,٠٢
٢٧٠	٢	٠,٧٤	٠,٠٤
١٣٩	٢٠	١٤,٣٩	٠,٣٥
٨٣	٢	٢,٤١	٠,٠٤
٤٥	١	٢,٢٢	٠,٠٢
١٢٢	٣	٢,٤٦	٠,٠٥
١٢٣	٩	٧,٣٢	٠,١٦
٨٤	٩	١٠,٧١	٠,١٦
٥٢	٧	١٣,٤٦	٠,١٢
٧٩٢	٢٤	٣,٠٣	٠,٤٢
٧٣	٣	٤,١١	٠,٠٥
٤٠٨	٤٥	١١,٠٣	٠,٧٩
١٥١٣	٨٨	٥,٨٢	١,٥٥
١٠٥	٨	٧,٦٢	٠,١٤
٤٨٧	٤٢	٨,٦٢	٠,٧٤
١١٩١	١١٦	٩,٧٤	٢,٠٥
٩	٣	٣٣,٣٣	٠,٠٥
٢٤	٢	٨,٣٣	٠,٠٤
٤٤٢٩٤	٥٦٦١	١٢,٧٨	١٠٠

المصدر: محافظة لبنان الشمالي في عام ١٩٩٦ (نتائج الإحصاء الشامل اللبناني والمؤسسات)

الفصل الرابع

أحوال المعيشة في القضاء

٤-١ الإطار العام^(١)

صدرت عن وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٨، دراسة بعنوان خارطة أحوال المعيشة في لبنان. وهي عبارة عن دراسة تحليلية لبيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن التي صدرت نتائجها عام ١٩٩٦.

تضمنت الدراسة محاولة لقياس أحوال معيشة الأسر والأفراد المقيمين في لبنان، استناداً إلى دليل لأحوال المعيشة مركب من أحد عشر مؤشراً، تعبر عن درجة إشباع الحاجات الأساسية في ميادين المسكن وتوفر المياه والصرف الصحي والتعليم ومؤشرات متصلة بالدخل. واستناداً إلى هذه الدراسة، أمكن التعرف إلى أوضاع الأقضية اللبنانية في ما يختص بالمؤشرات المشار إليها، وبالنسبة إلى دليل أحوال المعيشة، كما أمكن تصنيف هذه الأقضية بالتسلسل حسب نسب الأسر والأفراد المحرومين من إجمالي المقيمين فيها، وتصنيفها حسب حصتها من إجمالي الأسر أو الأفراد المحرومين في لبنان. وقد صنفت الدراسة الأسر والأفراد ضمن خمس (وثلاث) فئات من أحوال المعيشة، على النحو الآتي: منخفضة جداً، ومنخفضة (مجموعهما يشكل فئة أحوال المعيشة المتدنية في التصنيف الثلاثي، وهم مجموع من يعتبرون تحت عتبة الإشباع المقبولة لحاجاتهم الأساسية)، ومتوسطة، ومرتفعة، ومرتفعة جداً (ومجموع الفئتين الأخيرتين يشكل فئة أحوال المعيشة العالية ضمن التصنيف الثلاثي).

إن منهجية هذه الدراسة، والنتائج التفصيلية معروضة في الدراسة التي صدرت عام ١٩٩٨ كما سبقت الإشارة، وهي متوفرة للراغب في الاطلاع

١- دراسة صادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٨).

عليها. إلا أننا في إطار الدراسة الحالية، سوف نقتصر على عرض أبرز النتائج في ما يختص بالمنية، وبالمقارنة مع المؤشرات نفسها على صعيد الشمال ولبنان، والترتيب العام للمنية - المنية ضمن مجموع الأقضية اللبنانية.

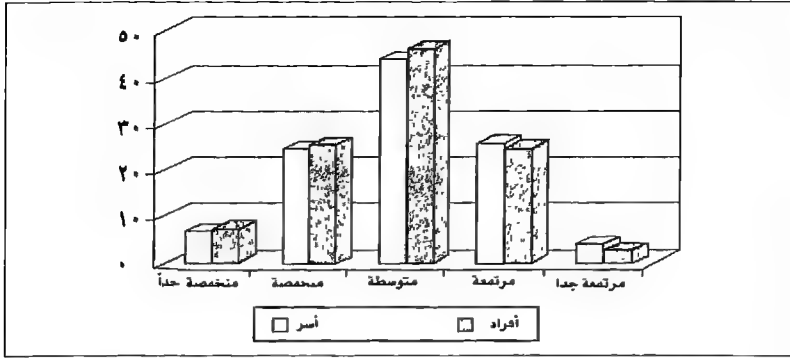
وقد بينت الدراسة، ما يأتي: على صعيد لبنان بأسره، تبين أن ٣٢,١٪ من الأسر المقيمة في لبنان (٣٥,٢٪ من الأفراد) ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية، وهؤلاء ينقسمون إلى أسر ذات درجة إشباع منخفضة جداً وتضم ٧,١٪ من الأسر (٦,٨٪ من الأفراد)، ومنخفضة وتضم ٢٥,٠٪ من الأسر (٢٨,٤٪ من الأفراد). وتمثل الأسر ذات الإشباع المتوسط النسبة الأكبر مع ٤١,٦٪ من الأسر (٤٢,٢٪ من الأفراد). أما الأسر ذات درجة الإشباع العالية فتشمل ٢٦,٤٪ من الأسر (٢٢,٦٪ من الأفراد)، منها ٢١,٩٪ من الأسر (١٩,٣٪ من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة، و ٤,٥٪ من الأسر (٣,٣٪ من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة جداً.

توزيع الأسر (والأفراد) حسب درجة إشباع الحاجات في الميادين الأربعة - لبنان

الميدان	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
المسكن	١٠,١	١٥,٨	٢٦,٥	٣٠,٣	١٧,٣	١٠٠
المياه والصرف الصحي	١٠	٥,٥٠	٦٥,٩	١٠,٢	٨,٣٨	١٠٠
التعليم	١٦,٦	١٦,٢	٢١,٣	١٦,٨	١٩,١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل	١٩,٤	٢٣,٤	٣٢,٤	١٦,٣	٨,٥٤	١٠٠
دليل أحوال المعيشة						
أسر	٧,٠٩	٢٥,٠	٤١,٦	٢١,٩	٤,٥١	١٠٠
أفراد	٦,٨٢	٢٨,٤	٤٢,٢	١٩,٣	٣,٣٠	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان ١٩٩٨.

درجات الإشباع حسب دليل أحوال المعيشة - % للأسر والأفراد، لبنان



٤-٢ المنية-الضنية في الترتيب العام لدليل أحوال المعيشة :

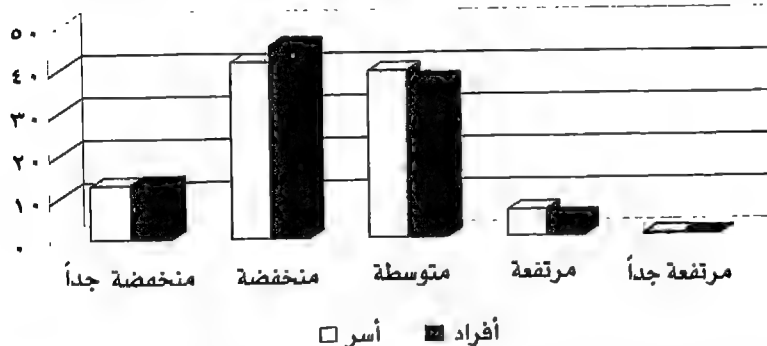
أما بالنسبة للمنية-الضنية، فقد أتت النتائج لتبين أن ٥٤,٢% من الأسر المقيمة في المنية (و٥٨,٤% من الأفراد) ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية، وهؤلاء ينقسمون إلى أسر ذات درجة إشباع منخفضة جداً وتضم ١٢,٧% من الأسر (و١٣% من الأفراد)، ومنخفضة وتضم ٤١,٥% من الأسر (و٤٥,٤% من الأفراد). وتمثل الأسر ذات الإشباع المتوسط ٣٩,٣% من الأسر (و٣٧% من الأفراد). أما الأسر ذات درجة الإشباع العالية فتشمل ٦,٥% من الأسر (و٤,٥% من الأفراد)، منها ٦,٢% من الأسر (و٤,٤% من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة، و٠,٣% من الأسر (و٠,١% من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة جداً.

توزيع الأسر (والأفراد) حسب درجة إشباع الحاجات في الميادين الأربعة
المنية - الضمنية

الميدان	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
المسكن	١٢,٧	٢٢,٣	٣٢,٢	٢٥	٥,٧	١٠٠
المياه والصرف الصحي	٩,٤	٤,٥	٦٤,١	٧,٤	٤,٦	١٠٠
التعليم	٣٠,٢	٢٧	٢٨,٢	٩,٧	٥	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل	٢٤,٩	٣٢,٥	٣١,٣	٩,١	٢,٢	١٠٠
دليل أحوال المعيشة						
أسر	١٢,٧	٤١,٥	٣٩,٣	٦,٢	٠,٣	١٠٠
أفراد	١٣	٤٥,٤	٣٧	٤,٤	٠,١	١٠٠

المصدر: حارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

درجات الإشباع حسب دليل أحوال المعيشة - % للأسر والأفراد،
المنية - الضمنية



ويتبين من المقارنة الأولى، الاختلاف الكبير في التكوين الاجتماعي لقضاء
المنية-الضمنية، مقارنة بالمتوسط الوطني لأحوال المعيشة. والنسبة المرتفعة من
الأسر المحرومة في هذا القضاء، جعلته يأتي في الترتيب الخامس بين الأقضية
لجهة نسبة الأسر المحرومة من إجمالي الأسر المقيمة فيه، كما يبين ذلك
الجدول الآتي:

ترتيب الأفضية حسب % للأسر المحرومة من إجمالي المقيمين في القضاء

القضاء	متدنية	متوسطة	عالية	مجموع
١- بنت حبل	٦٧,٢	٢٨,٥	٤,٣٤	١٠٠
٢- الهرمل	٦٥,٩	٢٨,٦	٥,٥٨	١٠٠
٣- عكار	٦٣,٣	٢٩,١	٧,٥٩	١٠٠
٤- مرجعيون	٦٠	٣٢,٣	٧,٦٣	١٠٠
٥- المنية - الضنية	٥٤,٢	٣٩,٣	٦,٥١	١٠٠
٦- بعلبك	٤٩,٢	٤٠,١	١٠,٧	١٠٠
٧- صور	٤٥	٤١	١٤	١٠٠
٨- حاصبيا	٤١,٥	٤٨,٤	١٠,١	١٠٠
٩- النبطية	٤٠	٤٧,٤	١٢١,٦	١٠٠
١٠- راشيا	٣٩,٥	٥١,٩	٨,٦٦	١٠٠
١١- حزين	٣٥,٧	٤٩,٨	١٤,٥	١٠٠
١٢- طرابلس	٣٤,٩	٣٨,٢	٢٦,٩	١٠٠
١٣- شري	٣٤,٨	٤٥,٤	١٩,٨	١٠٠
١٤- البترون	٣٤,٢	٤٥	٢٠,٨	١٠٠
كل لبنان	٣٢,١	٤١,٦	٢٦,٤	١٠٠
١٥- عبيدا	٣١,٦	٤٢,٢	٢٦,١	١٠٠
١٦- الشوف	٣١	٥٠,٠	١٩	١٠٠
١٧- البقاع الغربي	٣٠,٧	٥٣,٦	١٥,٨	١٠٠
١٨- حبل	٣٠,١	٤٦,٧	٢٣,٢	١٠٠
١٩- زعرتا	٢٩,٧	٤٣	٢٧,٣	١٠٠
٢٠- صيدا	٢٩,٧	٤٧,٢	٢٣	١٠٠
٢١- زحلة	٢٨,٩	٤٥,٣	٢٥,٨	١٠٠
٢٢- الكورة	٢٧	٤٤,٧	٢٨,٣	١٠٠
٢٣- عاليه	٢٥	٤٥,٦	٢٩,٣	١٠٠
٢٤- المتن	١٩,٧	٤٣,٩	٣٦,٤	١٠٠
٢٥- بيروت	١٨,٤	٣٨,٧	٤٣	١٠٠
٢٦- كسروان	١٣,٥	٣٨,٣	٤٨,٢	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

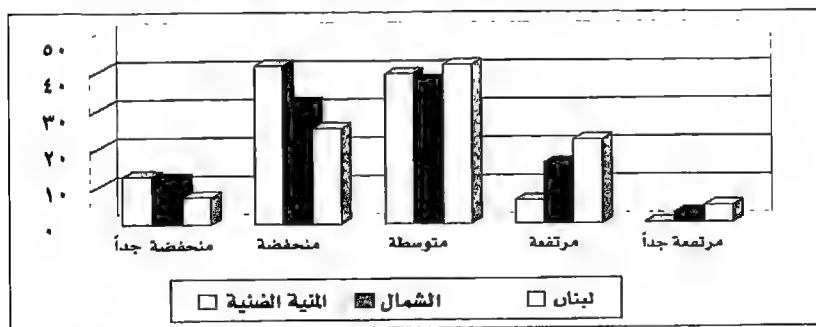
ولدى مقارنة توزيع الأسر في المنية-الضنية حسب فئات أحوال المعيشة، مع التوزيع على الصعيد الوطني، وعلى صعيد محافظة الشمال، يتبين ما يأتي:

٤-٣ مقارنة دليل أحوال المعيشة (%أسر) في المنية-الضنية مع محافظة الشمال والمعدل الوطني،

دليل أحوال المعيشة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
المنية	١٢,٧	٤١,٥	٣٩,٣	٦,٢	٠,٣	١٠٠
الشمال	١٢,٠	٣١,٨	٣٧,٦	١٥,٩	٢,٧٣	١٠٠
لبنان	٧,١	٢٥	٤١,٦	٢١,٩	٤,٥	١٠٠

إن نسبة الحرمان العامة في قضاء المنية-الضنية (٥٤,٢%) تبلغ حوالى ١٧,٥% على الصعيد الوطني (٣٢,١%)، وتبلغ نحو مرة وثلاث من النسبة في محافظة الشمال (٤٣,٨%). ولكن ما هو أكثر أهمية، هو أن نسبة من يعيشون في حالة حرمان شديد (فئة أحوال المعيشة منخفضة جداً) منخفضة إجمالاً في قضاء المنية-الضنية إذ تبلغ ١٢,٧% من المقيمين في القضاء، في حين أن هذه النسبة لا تتجاوز ١٢% في محافظة الشمال، و٧% في لبنان.

٤-٤ حصة المنية-الضنية من العدد الإجمالي للمحرومين في لبنان،



من جهة أخرى، وأخذاً بعين الاعتبار عدد السكان الفعلي، يتبين أن حصة قضاء المنية-الضنية من الإجمالي للسكان المحرومين في لبنان تبلغ ٥,١٤%، في حين أن حصة القضاء من السكان المصنفين ضمن فئة أحوال المعيشة المتوسطة تبلغ

٧٢، ٢٪، و٦٣، ٠٪ من إجمالي السكان المصنفين ضمن فئة أحوال المعيشة المرتفعة. وهذا الواقع يجعل من قضاء المنية-الضنية يأتي في الترتيب الثامن بين الأقضية اللبنانية كلها لجهة حصته من إجمالي المحرومين في لبنان.

الأقضية اللبنانية مرتبة حسب حصتها من العدد الإجمالي للمحرومين في لبنان (% من السكان)

القضاء	متدنية	متوسطة	عالية	مجموع
١- عكار	١٢،٥	٣،٩٠	١،٤٦	١٠٠
٢- عبادا	١١،٨	١٢	١٢،٢	١٠٠
٣- طرابلس	٨،٢٤	٦،٦٠	٧،٢٤	١٠٠
٤- بعلبك	٧،٦٢	٤،٦٨	١،٧٣	١٠٠
٥- بيروت	٧،١٥	١٢،٨	٢٢،٩	١٠٠
٦- المتن	٦،٣٠	١٣	١٨	١٠٠
٧- صور	٥،٧٢	٤،٠٢	٢،٠٧	١٠٠
٨- المنية-الضنية	٥،١٤	٢،٧٢	٠،٦٣	١٠٠
٩- صيدا	٣،٩٤	٥،١٠	٤،٠١	١٠٠
١٠- الشوف	٣،٥٣	٤،٧١	٢،٨٤	١٠٠
١١- رحله	٣،٤٢	٤،٤٥	٤،٠٤	١٠٠
١٢- بنت حبيب	٣،٣٧	١،٠٩	٠،٢٢	١٠٠
١٣- النبطية	٣،٣٤	٢،٤٩	١،٤١	١٠٠
١٤- الهرمل	٢،٤٦	٠،٨٠	٠،٢٣	١٠٠
١٥- عاليه	٢،٣٥	٢،٦٣	٣،٧٨	١٠٠
١٦- مرجعيون	٢،١٩	١،٠٧	٠،٤١	١٠٠
١٧- حبيب	١،٨٥	٢،٢٦	١،٧٧	١٠٠
١٨- البقاع الغربي	١،٦٢	٢،٣١	١،١٠	١٠٠
١٩- كسروان	١،٣٨	٣،٨٧	٨،١٩	١٠٠
٢٠- زعرتا	١،٣٥	١،٦٧	١،٧٣	١٠٠
٢١- الكورة	١،١٦	١،٦٩	١،٨١	١٠٠
٢٢- البترون	١،٠٧	١،٢٢	١	١٠٠
٢٣- راشيا	٠،٨٧	٠،٩٥	٠،٢٥	١٠٠
٢٤- حاصبيا	٠،٧٥	٠،٧٣	٠،٢٣	١٠٠
٢٥- بشري	٠،٥٢	٠،٦٢	٠،٤٣	١٠٠
٢٦- جزين	٠،٤١	٠،٦٠	٠،٣٢	١٠٠
كل لبنان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

أما إذا اعتمدنا التصنيف الخماسي، فيتبين أن قضاء النية-الضنية وحده، يحتوي على ٥,٩٪ من العدد الإجمالي للسكان الفقراء جداً، وحوالي ١٥٪ من حصة محافظة الشمال من السكان المصنفين ضمن هذه الفئة.

٤-٥ حصة النية والشمال من العدد الإجمالي لكل من فئات أحوال المعيشة (% من السكان):

منخفضة جداً	متخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
٥,٩	٥	٢,٧	٠,٧	٠,١	٣,١
٤١,٥	٢٧,٢	١٨,٤	١٤,٦	١٢,٦	٢١,٦
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
النية - الضنية					
الشمال					
لبنان					

٤-٦ الأوضاع المقارنة للنية-الضنية في ميادين السكن والمرافق العامة والدخل:

كما سبقت الإشارة، فإن خارطة أحوال المعيشة تتضمن توزيع الأسر والسكان حسب فئات أحوال المعيشة كما تم تصنيفها حسب دليل أحوال المعيشة، وهو ما عرضناه بشيء من التفصيل في الفقرات السابقة. إلا أن الدراسة نفسها، تتضمن أيضاً تحليلاً مقارناً لأوضاع الأفضية حسب المؤشرات الخاصة بالميادين الأربعة الآتية التي سبقت الإشارة إليها، وهي: المسكن وخصائصه؛ توفر خدمات المياه والصرف الصحي؛ مؤشرات التعليم؛ ومؤشرات متصلة بالدخل.

وعلى سبيل الإيجاز وإبراز السمات المقارنة الأساسية، يتضمن الجدول الآتي توزيع الأسر في قضاء النية-الضنية حسب الأدلة الخاصة بالميادين الأربعة، مقارنة بالوضع في الشمال ولبنان. النسب الواردة في الجدول، هي نسب الأسر في كل فئة من فئات أحوال المعيشة الخاصة بالميادين المحدد (% من إجمالي الأسر المقيمة في القضاء أو المحافظة أو في لبنان).

توزيع الأسر حسب الدليل الخاص بكل ميدان (المتية، الشمال، لبنان)

منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع	
المسكن						
١٣.٧	٢٢.٣	٣٢.٢	٢٥	٥.٧	١٠٠	المتية - الضنية
١٣.٢	١٧.٨	٢٨.١	٣٧.٥	١٣.٤	١٠٠	الشمال
١٠.١	١٥.٨	١٦.٥	٣٠.٣	١٧.٣	١٠٠	لبنان
المياه والصرف الصحي						
٩.٤	١٤.٥	٦٤.١	٧.٤	٤.٦	١٠٠	المتية - الضنية
١٠.٦	١٠.٠	٦٤.٥	٦.٥	٨.٥	١٠٠	الشمال
١٠.٠	٥.٥	٦٥.٩	١٠.٣	٨.٤	١٠٠	لبنان
التعليم						
٣٠.٢	٢٧	٢٨.٢	٩.٧	٥	١٠٠	المتية - الضنية
٢٤.٥	٢١.٩	٢٨.٢	١٢.٩	١٢.٥	١٠٠	الشمال
١٦.٦	١٦.٢	٣١.٣	١٦.٨	١٩.١	١٠٠	لبنان
مؤشرات متصلة بالدخل						
٢٤.٩	٣٢.٥	٣١.٣	٩.١	٢.٢	١٠٠	المتية - الضنية
٢٣.٩	٢٨.٢	٢٨.٦	١٣.٥	٥.٨	١٠٠	الشمال
١٩.٤	٢٢.٤	٣٢.٤	١٦.٣	٨.٥	١٠٠	لبنان

المصدر. خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

واستناداً إلى الجدول أعلاه، يمكن تلخيص الخصائص المقارنة في هذه الميادين على النحو الآتي:

أولاً، المسكن: يتكون دليل المسكن من ثلاثة مؤشرات هي: حصة الفرد من المساحة المبنية للمسكن؛ وعدد الأفراد في الغرفة الواحدة؛ والوسيلة الرئيسية للتدفئة. واستناداً إلى هذا الدليل والعتبات المحددة، وجدت دراسة خارطة أحوال المعيشة أن نحو ٢٦٪ من الأسر تعيش في ظروف سكن متدنية النوعية، ومن أصل هؤلاء ١٠٪ يعيشون في ظروف متدنية جداً. وبين الجدول أعلاه، إن هذه النسب في محافظة الشمال لا تزيد سوى قليلاً عن النسب الوطنية (٣١٪).

و١٣٪)، في حين أن وضع المنية-الضنية على هذا الصعيد مشابه تقريباً إذ تبلغ النسب المقابلة ٣٦٪ و١٣،٧٪.

ثانياً، المياه والصرف الصحي: يتكون دليل ميدان المياه والصرف الصحي من ثلاثة مؤشرات أيضاً هي: الاتصال بشبكة مياه للاستخدام المنزلي؛ المصدر الرئيسي لمياه الشرب؛ الاتصال بشبكة صرف صحي. واستناداً إلى هذا الدليل والعتبات المحددة لمؤشراته، بينت دراسة خارطة أحوال المعيشة أن نسبة ١٥،٥٪ من الأسر المقيمة في لبنان، تعيش دون مستوى العتبة فيما يتصل بتوفر هذه الخدمات، من أصلها ١٠٪ تعيش في وضعية سيئة جداً. وما يلفت النظر بالنسبة لهذا الميدان، هو أن القسم الأكبر من السكان يتجمع في الفئة الوسطى (نحو ٦٦٪ من الأسر المقيمة في لبنان)، ويعود ذلك إلى أن هذا النوع من الخدمات يتوفر عموماً من خلال شبكات القطاع العام، وبنوعيات متقاربة لمختلف الفئات الاجتماعية، ما عدا بعض الحالات الخاصة في المناطق الشديدة الحرمان، أو الشديدة الثراء. ويتجمع ضمن هذه الفئة الوسطى ٦٤،٥٪ من الأسر في الشمال، و٦٤،١٪ من الأسر في المنية. وهي نسب متقاربة كما هو واضح. والاختلاف والتفاوت يبرز هنا في الفئات الطرفية بشكل خاص، حيث إن نسبة ٩،٤٪ من الأسر في المنية-الضنية تعتبر محرومة جداً من خدمات المياه والصرف الصحي، في حين أن هذه النسبة لا تبلغ سوى ١٠٪ تقريباً في كل من الشمال ولبنان (الفرق غير كبير كما هو واضح)، لكن نسبة الأسر التي تتم إشباع حاجاتها إلى خدمات المياه والصرف الصحي في المنية بشكل ممتاز، لا تزيد عن ٤،٦٪ من الأسر، مقابل نحو ٨،٥٪ في كل الشمال ولبنان. ويعني ذلك أن مؤشر الحرمان المناطقي في ما يختص بتوفر المياه والصرف الصحي في قضاء المنية-الضنية، متقارب نسبياً مقارنة بالشمال، ويبلغ نحو النصف مقارنة بالمتوسط الوطني وتحديدًا للفئات المشبعة.

ثالثاً، دليل التعليم: يتكون دليل التعليم من مؤشرين هما: مؤشر الالتحاق الدراسي؛ ومؤشر مستوى التعليم أو المرحلة التعليمية. واستناداً إلى هذا الدليل والعتبات الخاصة بمؤشراته، تبين أن نحو ٣٣٪ من الأسر المقيمة في لبنان، هي

في وضعية حرمان لجهة حقوقها التعليمية، وأن نصف هذه النسبة تقريباً هي وضعية حرمان شديد. ويتميز توزع الأسر في ميدان التعليم، بالنسب المهمة للفتتين الطرفيتين المنخفضة جداً (١٦,٦٪)، والمرتفعة جداً (١٩,١٪)، مما يشير إلى درجة تفاوت هامة جداً في هذا الميدان، مقارنة بالميادين الأخرى. إن نسب الأسر المحرومة في ميدان التعليم في محافظة الشمال تزيد عن المعدل الوطني بشكل محسوس (٤٦,٤٪ من الأسر، من أصلها ٢٤,٥٪ ضمن فئة منخفضة جداً)، إلا أن هذه النسب تبلغ في قضاء المنية-الضنية التي تسجل فيها مؤشرات دليل التعليم، إن نسبة الأسر المحرومة حسب دليل التعليم تبلغ ٥٧,٢٪ من الأسر المقيمة في القضاء، ومن أصلها نسبة ٣٠,٢٪ تعتبر محرومة جداً. (في مكان آخر من هذه الدراسة، سيجري تناول مؤشرات التعليم والأمية بشكل أكثر تفصيلاً).

رابعاً، مؤشرات متصلة بالدخل: يتكون دليل المؤشرات المتصلة بالدخل من ثلاثة مؤشرات هي الآتية: مؤشر المهنة الرئيسية؛ مؤشر ملكية سيارة خاصة؛ ومؤشر معدل الإعالة الاقتصادية الفعلية للأسرة (نسبة الذين يعملون على العدد الإجمالي للأسرة). واستناداً إلى دليل الميدان والعتبات الخاصة بمؤشراته، سجلت دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان، إن نحو ٤٢,٨٪ من الأسر المقيمة في لبنان تعيش تحت عتبة الحرمان بالنسبة لدليل المؤشرات المتصلة بالدخل، و١٩,٤٪ من هؤلاء يعيشون في حالة نقص شديد للمداخيل. أما في محافظة الشمال، فإن هذه النسب تبلغ ٥٢,١٪ (دون العتبة) منهم ٢٣,٩٪ ضمن فئة أحوال المعيشة المنخفضة جداً. وتبلغ النسب المقابلة للمنية-الضنية ٥٧,٤٪ و٢٤,٩٪. وما يلفت النظر في وضعية دليل المؤشرات المتصلة بالدخل في قضاء المنية-الضنية، هو أن نسبة الأسر المصنفة ذات وضعية منخفضة جداً (١٤,٧٪) هي متقاربة مع نسبة الأسر المصنفة ذات وضعية منخفضة (١٩,٣٪)، مما يشير إلى التدني النسبي في مستوى المداخيل في هذا القضاء.

على سبيل الخلاصة :

بإيجاز شديد، بينت دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان، إن قضاء المنية- الضنية هو أحد الأقضية الطرفية الأقل حرماناً في لبنان. وتتفاوت ترتيب قضاء المنية مقارنة بالأقضية الأخرى، لجهة شدة الحرمان فيه، حسب الميدان المحدد. ويأتي هذا القضاء في الترتيب الثالث حسب دليل التعليم، إلا أنه يراوح بين الترتيب الخامس والعاشر في الميادين الأخرى.

ترتيب المنية- الضنية حسب الميادين، والقضاءين الأكثر والأقل حرماناً دليل المؤشرات

دليل أحوال المعيشة	دليل المسكن	دليل المياه والصرف الصحي	دليل التعليم	دليل المؤشرات المتصلة بالدخل
٥	١٠	١٠	٣	٦
بنت جبيل	بعيدا	بنت جبيل	عكار	الهرمل
كسروان	صور	بيروت	كسروان	كسروان

الفصل الخامس

التعليم والمنشآت التعليمية

٥- اعدد دور التعليم ^(١) :

في قضاء المنية-الضنية ٦٨ مدرسة رسمية هي:

البدائي	سير صبيان	بيت الفقس	الغيرونية
البدائي بنات	سير بنات	إبن الهيتم	القوار
روضة البدائي	سير السقي	عين التينة	مرياطة
دير عمار صبيان	روضة سير	السفيرة	ثانوية مرياطة
دير عمار بنات	ثابوية سير	قرصيتا	كمر حبو
روضة دير عمار	بقرصونا الأولى	طاران	ثانوية كفر حبو
حريقص	بقرصونا الثانية	بطرمار	مراح السراج
كرم الأخرس	القطين	دبل	حرف بيت زود
النبي يوشع	بقاعصفرين	كفر بنين المتوسطة	بخعون صبيان
المنية بلاط صبيان	عاصون	كفر بنين/معبي	بخعون بنات
مركبتا	حرف بيت حسنة	بيت حاويك	ثانوية بخعون
عدوة	حرف بيت داود	جبرون	الواطية
عيون السمك	بيت حيدة	نمرين	حرف السيد
قرحيا	حقل العريمة	مراح السفيرة	عزقي
ثابوية المنية	الخرنوب	بيت الفقس/ الرميل	حيلان
ثانوية البدائي	دار معلمين سير	وادي سري/عصيموت	قرصيتا الابتدائية

أما المدارس الخاصة في القضاء فعددها ٦، وهي: مدرسة دار العلم والمعرفة (بخعون)؛ مدرسة الإيمان الإسلامية (سير)؛ مدرسة المنية الإسلامية (المنية)؛ ثانوية الجنان (المنية)؛ كولاج ناسيونال (المنية)؛ مدرسة المطرانية المارونية (المنية).

١- سجلات المنطقة التربوية في طرابلس.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المدارس الخاصة، على قلة عددها، تستقطب ٤٠٪ من تلاميذ القضاء تقريباً، بسبب الثقة الكبيرة التي يضعها أهل التلاميذ فيها.

٥-٢ توزيع التلاميذ وفقاً للقطاع والمرحلة في المنية- الضنية^(١) :

في القطاع الرسمي :

١٤٧٢	❖ قبل الابتدائية :
٦٤٩١	❖ الابتدائية :
٣٣٣٩	❖ المتوسطة :
٥٥٤	❖ الثانوية :
١١٨٥٦	❖ المجموع :

في الخاص المجاني :

٢٣٠	❖ قبل الابتدائية :
١٠٠١	❖ الابتدائية :
١٢٣١	❖ المجموع :

في الخاص غير المجاني :

١٢١٧	❖ قبل الابتدائية :
٢٤٦٤	❖ الابتدائية :
٩٣٤	❖ المتوسطة :
٦٤	❖ الثانوية :
٤٦٧٩	- المجموع :

١ - سجلات المنطقة التربوية

- ❖ مجموع تلاميذ المرحلة قبل الابتدائية: ٢٩١٩
- ❖ مجموع تلاميذ المرحلة الابتدائية: ٩٩٥٦
- ❖ مجموع تلاميذ المرحلة المتوسطة: ٤٢٧٣
- ❖ مجموع تلاميذ المرحلة الثانوية: ٦١٨
- ❖ المجموع العام لتلاميذ القضاء: ١٧٧٦٦ تلميذاً

تجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة التلاميذ الذين يتابعون تحصيلهم العلمي في مدارس المنية - الضنية الرسمية يبلغون ٦٧ في المائة مقارنة مع التلاميذ الذين يتابعون تحصيلهم في المدارس الخاصة والذين تبلغ نسبتهم ٣٣ في المائة من مجموع تلاميذ القضاء. في حين أن نسبة المدارس الخاصة قياساً على الرسمية هي ٨,٨٪ فقط. مما يعني كثافة في الانتماء إلى المدارس الخاصة بغض النظر عن عددها. وفي هذه النقطة، يشبه الوضع التعليمي في قضاء المنية - الضنية الوضع السائد في قضاء عكار، ويختلف عن الوضع السائد في أفضية الكورة وبشري وزغرتا - الزاوية.

عدد الأساتذة الرسميين:

- ❖ في الملاك: ٩٠٨
- ❖ بالتعاقد: ٤٨
- ❖ في الاحتياط: ٦٩

٣-٥ التجهيز المدرسي^(١):

في ما يتعلق بالتجهيز المدرسي، ونظراً لعدم توفر معطيات محددة ودقيقة في المنطقة التربوية في الشمال، سوف يقوم التحليل على نتائج بحث ميداني قمنا به في ١٠ مدارس رسمية في قضاء المنية - الضنية.

١ - بحث ميداني لطلاب معهد العلوم الاجتماعية (المرع الثالث) - الجامعة اللبنانية

التجهيز المدرسي في المدارس الرسمية

اسم المدرسة	عدد التلاميذ	عدد الأساتذة	حتميات ماء الشرب	المراحيض	حالة البناء	عدد غرف التعليم	حالة الملعب	المختبر	التجهيزات التعليمية
مدرسة حرف السباد	١٦٤	٢٣	٥ جيدة	٥ مقبولة	قديم	١٢	سيئ	غير موجود	مقبولة
مدرسة قرقصوا الثانية	١٤٨	١٤	٨ مقبولة	٤ مقبولة	جيد	١٠	جيد	غير موجود	مقبولة
مدرسة حقل العزيمة	١٧٨	٢٢	١٠ جيدة	١١ مقبولة	مقبول	٢٤	جيد	جيد	جيدة
مدرسة النبي يوشع	٤٠٠	٣١	٧ جيدة	٨ مقبولة	جيد	٣١	جيد	مقبول	جيدة
مدرسة الواطية	١٢٢	١٥	٥ سيئة	٣ سيئة	مقبول	١٠	مقبول	غير موجود	مقبولة
مدرسة جيرون	٧٦	١٤	٣ جيدة	٧ جيدة	مقبول	٩	مقبول	غير موجود	مقبولة
مدرسة كمر نين	٥٠	١٠	-	-	سيئ	٦	سيئ	غير موجود	غير موجودة
مدرسة حرف بيت داوود	٦٧	١١	٣ مقبولة	٣ مقبولة	مقبول	٩	مقبول	غير موجود	مقبولة
مدرسة يحيى	٢٨٢	٢٧	٨ مقبولة	٥ مقبولة	مقبول	٢٧	مقبول	مقبول	مقبولة
مدرسة عاصون	١٤٩	٢٠	٤ مقبولة	٢ مقبولة	مقبول	١٣	مقبول	غير موجود	مقبولة
المجموع	١٨٣٦	١٨٧	٥٣	٤٨		١٥١			

المصدر: بحث ميداني لطلاب معهد العلوم الاجتماعية (الفرع الثالث) - الجامعة اللبنانية

نستنتج من هذه المعاينة الميدانية ما يأتي:

❖ حنفيات الشرب: معظمها جيّد (٤) مقبول (٤)؛ في مدرسة واحدة فقط هي سيئة، وفي مدرسة أخرى غائبة تماماً (مدرسة كفر بنين). مع الإشارة إلى أن هناك حنفية ماء شرب واحدة لكل ٢٥ تلميذاً. وهذا أدنى متوسط بين كل أفضية محافظة الشمال.

❖ المراحيض: حالها مقبول على وجه العموم (٧) وجيّد في مدرسة واحدة وسيئ في أخرى، وهي غائبة عن مدرسة كفر بنين تماماً. مع الإشارة إلى أن هناك مرحاضاً واحداً لكل ٢٨ تلميذاً. وهو أدنى متوسط بين أفضية المحافظة كافة.

❖ البناء: حال معظم الأبنية مقبول (٧)، وحال اثنين جيّد (٢). أما الأخير فحالته سيئة.

❖ الملاعب: حال معظمها مقبول (٥)؛ وحال البعض الآخر جيّد (٣) أما الملاعب السيئة الحال فتشكّل ٢٠٪ (٢).

❖ غرف التعليم: عدد غرف التعليم في مدارس قضاء المنية-الضنية مقبول، حيث إنه يوجد، في المتوسط العام، غرفة تعليم لكل ١٢ تلميذاً.

❖ المختبرات: غير موجودة في معظم الحالات (٧)، ومقبولة في مدرستين (٢) وجيدة في مدرسة واحدة فقط (١).

❖ التجهيزات المدرسية: مقبولة في معظم الحالات (٧) وجيدة في حالتين (٢) وغائبة عن مدرسة واحدة فقط، مدرسة كفر بنين التي تكاد تستحق، لشدة فقرها وخلوها من كل شيء، لقب مدرسة أم الفقير.

٥-٤ الوضع المدرسي^(١) :

❖ يبلغ متوسط عدد التلاميذ للأستاذ الواحد في قضاء المنية-الضنية ١٠ تلاميذ، وهو أدنى متوسط بين أفضية محافظة الشمال كافة. لكننا لا ندري إن كان هذا الفائض الواضح في عدد أفراد الهيئة التعليمية ينعكس إيجاباً على تفوّق المستوى التعليمي في القضاء.

١- بحث ميداني لطلاب معهد العلوم الإجتماعية (المرع الثالث) - الجامعة اللبنانية.

❖ كلفة الأقساط في المدارس الرسمية موحّدة. وهي تبلغ: ٧٠,٠٠٠ ل.ل. للمرحلة الابتدائية و٩٠,٠٠٠ ل.ل. للمرحلة التكميلية و١٢٠,٠٠٠ ل.ل. للمرحلة الثانوية. ولكن، على الرغم من كل ذلك، هناك العديد من الحالات التي يتسبّب هذا المبلغ فيها بالتسرّب المدرسي.

❖ يبلغ متوسط الأقساط في القطاع الخاص غير المجاني ما مقداره:

ابتدائي: ١,٧٥٠,٠٠٠ ل.ل.

تكميلي: ٢,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.

ثانوي: ٢,٢٥٠,٠٠٠ ل.ل.

٥-٥ التسرّب المدرسي^(١) :

يمكن ملاحظته في مدارس هذا القضاء. حيث إن المعاينة الميدانية قد أظهرت ما يأتي في ما يتعلق بالعام الدراسي ١٩٩٨-١٩٩٩:

❖ مدرسة عاصون: ٩ حالات تسرّب بسبب سوء الأحوال المادية للأهل.

❖ مدرسة بقرصونا: ١٠ حالات تسرّب بسبب خلافات سياسية بين العائلات (أي العشائر) في البلدة.

❖ مدرسة حرف بيت حسنة: ٦ حالات تسرّب مدرسي، حيث التحق أفرادها بتربية الغنم، والماعر (٦-٧ سنوات).

❖ مدرسة البدّاوي: (على الساحل، حيث فرص العمل أكبر) ٣٥ حالة تسرّب للالتحاق بسوق العمل.

بحيث يبدو أن الضائقة الاقتصادية واضحة البصمات في المجال التعليمي في هذا القضاء.

٦-٥ المهنيّات^(٢) :

❖ في قضاء المنية-الضنيّة مدرسة مهنية رسمية واحدة ومدرستان مهنيتان

١ - بحث ميداني لطلّاب معهد العلوم الإجتماعية (المرع الثالث) - الجامعة اللبنانية.

٢ - مديرية التعليم المهني والتقني

خاصتان.

- ❖ في القطاع الرسمي: معهد دير عمار الفني الرسمي (دير عمار).
- ❖ في القطاع الخاص: المعهد الفتي العالي (بخعون) ومعهد القوال المهني (عاصون).

❖ يبلغ عدد الطلاب المهنيين في القطاع الخاص، خلال السنة الدراسية ١٩٩٧-١٩٩٨ في القضاء: ٤٠٥ تلاميذ. وبلغ، في القطاع الرسمي، ٦٢٣ تلميذاً. مما يعني أن مجموع الطلاب المهنيين في قضاء المنية-الضنية قد بلغ، في السنة المذكورة ١٠٢٨ تلميذاً.

الفصل السادس

الموارد الطبيعية

٦-١ الأرض^(١) :

يبلغ مجمل المساحة الزراعية في قضاء المنية-الضنيّة ١٠٤٧٩٠ دونماً، تُضاف إليها بعض المشاعات والمراعي والأراضي الصخرية.

تتوزّع هذه المساحات على النحو الآتي:

❖ زراعة مروّية:	٩٤٢٣	دونماً
❖ زراعات بعليّة:	٩٦٢٣	دونماً
❖ أراضي مشجّرة مروّية:	٤٠٤٢٨	دونماً
❖ أراضي مشجّرة بعليّة:	١٧٠٣٦	دونماً
❖ أراضي مستريحة:	١٦٣٢٥	دونماً
❖ مراعي:	٢٥٠٥٥	دونماً
❖ أراضي صخرية:	١٠٠٠	دونم
❖ أراضي زراعية مُهمّلة:	١١٩٤٥	دونماً

في ما يتعلق بعمليات المسح^(٢)، تفيدنا مصادر منظمة التغذية العالمية بالمعلومات الآتية، بالنسبة إلى قضاء المنية - الضنيّة:

❖ المناطق الممسوحة:	٤٠
❖ المناطق المحدّدة:	٨

١- الإحصاء الزراعي، منظمة التغذية العالمية (FAO)

٢- المصدر السابق.

♦ المناطق غير المسوحة: ٨

أي أن ١٧٪ من مجمل مناطق القضاء لا تزال غير ممسوحة.

٦-٢- المياه^(١) :

في ما يتعلق بالثروة المائية في قضاء المنية-الضنية، تفيدنا مصادر منظمة التغذية العالمية بالمعلومات الآتية:

♦ عدد الآبار الإرتوازية: ٩

♦ عدد الأنهار الموسمية والينابيع الكبيرة: ٩

♦ عدد البحيرات: ٢

أهم الينابيع في قضاء المنية-الضنية ينطلق من أعالي القضاء، في الضنية ويتحوّل بعضها، في فصل الشتاء، إلى أنهار موسمية صغيرة.

نذكر منها: نبع السكر ونبع سير ونبع الزحلان ونبع نمرين والنبع المسحور، ونبع بريسما، ونبع رأس العين (جبرون)، ونبع القسّام.

من الينابيع الأضعف زخماً نذكر: عين العروس وعيون الأربعين وعين الحلوة وعين عرعار وعين الحورة وعين الرقة.

أشهر البحيرات بحيرة عيون السمك وستّ نهر موسى.

نشير أيضاً إلى أن غزارة المياه في قضاء المنية-الضنية تجعل منه مصدراً هاماً للفاكهة والخضار الموسمية اللذيذة التي تسوّق قسم منها في الأسواق المحليّة والقسم الآخر في أسواق بلدان الخليج والمملكة العربية السعودية.

٦-٣ الأبحاث^(٢) :

يبلغ مجمل مساحة الأبحاث والغابات في قضاء المنية-الضنية ٤٢٤٠٥ دونمات.

١- الإحصاء الزراعي، منظمة التغذية العالمية (FAO)

٢- مصلحة وزارة الزراعة في الشمال (مركز محافظة لبنان الشمالي - السرايا)

أما أبرز المواقع الحرجية في القضاء فهي:

- ❖ السفيرة، على ارتفاع ١٣٠٠ م.
- ❖ غابة دير نبوح، على ارتفاع ٦٠٠ م.
- ❖ غابة بطرماز، على ارتفاع يراوح بين ٧٠٠ و١١٠٠ م.
- ❖ غابة بقاع صفرين، على ارتفاع ١١٠٠ م.
- ❖ غابة كهف الملول، على ارتفاع ١١٠٠ م.
- ❖ غابة حوارة، على ارتفاع ١٠٠٠ م.
- ❖ غابة قرصيتا، على ارتفاع ١١٠٠ م.
- ❖ غابة طاران، على ارتفاع ٩٠٠ م.
- ❖ غابة عصيموت، على ارتفاع ٧٥٠ م.

أنواع الأشجار المتوفرة في هذه الأحراج والغابات: السنديان والصنوبر البري في المقام الأول، والشوح واللزاب والأرز في المقام الثاني.

المحميات الطبيعية: أعلن أخيراً عن إنشاء محمية جرد النجاص، في أعالي غابة بقاع صفرين، بسبب ندرة أنواع الأشجار المتوفرة فيها (كالأرز واللزاب).

٦- ٤ المناجم والكسارات والمقالع^(١) :

القضاء	نوع المؤسسة	إسم صاحبها	مكان المؤسسة
المنية - الضنية	كسارة	خالد محمد حمزة ومصطفى بده	إيزال
المنية - الضنية	كسارة	أحمد صالح جمال	بخعون
المنية - الضنية	كسارة	محمد علي جمال	بخعون
المنية - الضنية	كسارة	أحمد الغول	بخعون
المنية - الضنية	كسارة	محمد خضر الراحوري	بطرمار
المنية - الضنية	كسارة	محمود عبود كنج	بقاع صفريين
المنية - الضنية	كسارة	عبد العلي الذهبي	دير عمار
المنية - الضنية	كسارة	حسني أحمد الذهبي	دير عمار
المنية - الضنية	كسارة	يوسف الذهبي وأخوانه	دير عمار
المنية - الضنية	كسارة	عبد الحليم فتفت	سير
المنية - الضنية	كسارة	معين فتفت	سير
المنية - الضنية	كسارة	أحمد طراد	طاران
المنية - الضنية	كسارة	محمد ضو وشهادة قاسم	طاران
المنية - الضنية	كسارة	حورح الياس أبو ريد	كفر حبو
المنية - الضنية	كسارة	سعد الله سرحان	كمر حبو
المنية - الضنية	كسارة	شركة الطرق الحديثة	كمر حبو
المنية - الضنية	كسارة	مخايل سرحان	كمر حبو
المنية - الضنية	كسارة	جورج فارس وحريج فرنجية	كفر حبو
المنية - الضنية	كسارة	حنا صوان	كفر حبو
المنية - الضنية	كسارة	أحمد علام	مراح السراج
المنية - الضنية	كسارة	علي خضر أعما	برج اليهودية
المنية - الضنية	كسارة ومقلع	أحمد سالم الذهبي	دير عمار
المنية - الضنية	كسارة ومقلع	بهاد محمد الذهبي	دير عمار
المنية - الضنية	كسارة ومقلع	فايز رشيد الذهبي	دير عمار
المنية - الضنية	كسارة ومقلع	حسين محمد طراد	طاران
المنية - الضنية	كسارة ومقلع	صفوح كرامي	كفر حبو
المنية - الضنية	كسارة ومقلع	حسن علام	مراح السراج
المنية - الضنية	جبالة زفت	عبد الحميد مسكة	كفر حبو

١- بحث ميداني لطلاب معهد العلوم الإجتماعية (الفرع الثالث) - الجامعة اللبنانية

الكسارات والمقالع المذكورة مرخصة ولكن معظمها متوقف عن العمل في الوقت الحالي. نشير إلى أن القسم الأكبر منها يقع في الجزء الساحلي والوسط من القضاء، وليس في جروده كما هو مفترض.

الفصل السابع

القطاعات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي

٧-١ الزراعة^(١) :

بحسب مصادر منظمة التغذية العالمية، يبلغ إجمالي مساحة قضاء المنية-الضنية ٣٥٩١٥ هكتاراً. أما المساحة الزراعية في هذا القضاء قد بلغت، عام ١٩٩٦، ١٠٤٥٩ هكتاراً. أي أن نسبة المساحة الزراعية إلى إجمالي مساحة القضاء تبلغ حالياً ٢٩ في المائة، ويعود ذلك إلى إتساع مساحة الأحراج والغابات في القضاء (٢٩٥٢ هكتاراً، بحسب المصدر نفسه، للعام ١٩٩٦).

أما نسبة العاملين في المجال الزراعي في قضاء المنية-الضنية فتبلغ حالياً ٢١ في المائة من مجموع القوى العاملة في القضاء. وهي تتوزع على النحو الآتي:

- ذكور: ٥١٩٧ - إناث: ٣٧٥

♦ أبرز زراعات القضاء، حالياً، هي:

١٠٥٠ هـ	- نجيليات:
٢٩٠ هـ	- قرنيّات:
١٣٢٠ هـ	- خضار وأبصال:
٦٠ هـ	- زراعات صناعية:
٥٢١٠ هـ	- أشجار مثمرة:
١٩٠٠ هـ	- لوزيّات:
٦٠ هـ	- عنب:
١٣٨٠ هـ	- زيتون:
٥٢٠ هـ	- لوز:
١١٤٠ هـ	- تفاح:
٨٨٠ هـ	- ليمون:

١- الإحصاء الزراعي، منظمة التغذية العالمية (FAO)، ١٩٩٦.

- إجااص: ١٠٠٠ هـ

❖ أنواع وأحجام القطعان في القضاء:

- أبقار: ٢٩٧٣ رأساً

- غنم: ٧٨٣٣ رأساً

- ماعز: ٣٠٢٠٦ رؤوس

- دواجن: ٣٠٢٠٦ رؤوس

- دواجن: ١٤١٠٠٠ طير

المصدر FAO ١٩٩٦

مع الإشارة إلى أن المساحة الزراعية الواحدة قد تستضيف أكثر من نوع زراعي.

❖ يعتمد مزارعو منطقة المنية-الضنية على محالّ الأدوات والأدوية الزراعية المنتشرة في مدينة طرابلس، في حيّ الزاهرية والتبانة، لتأمين حاجاتهم من الأدوية والبذور.

أما المؤسسات الحكومية فغائبة عملياً عن عمليات تسليف المزارعين، بحيث إنهم يعتمدون على قدراتهم الذاتية في استشارة المرشدين الزراعيين وشراء ما يحتاجون إليه من أدوية يدفعون قسماً منها عند الشراء، والقسم الآخر عند بيع المحصول.

❖ أبرز الأمراض التي تصيب النباتات والأشجار في القضاء هي:

- بالنسبة إلى الحمضيات (التي تحيط بمدينة المنية من كل صوب)، البرغش الأبيض و(البطليموس) الطّبوّع.

- بالنسبة إلى التفاح والإجااص: البسيلا والأكروز ودودة الثمار.

- زراعات البيوت البلاستيكية: اللفحة النارية، الهريان، الرمد والأكروز.

❖ أبرز الجمعيات التعاونية الزراعية في قضاء المنية-الضنية هي:

- الجمعية التعاونية الزراعية في المنية وجوارها.

- الجمعية التعاونية الزراعية في مركبتا.

- الجمعية التعاونية الرزاعية في بيت القفس.
- الجمعية التعاونية لنجالي بيت القفس.
- الجمعية التعاونية لمربي النحل في كفر حبو.

٧-٢ الصناعة^(١) :

يغلب على قضاء المنية-الضنية النشاط الزراعي. إلا أن بعض الصناعات التحويلية قد بدأت تشق طريقها إلى العجلة الاقتصادية في القضاء. يبلغ حالياً عدد العاملين في هذا القطاع:

- ذكور: ٥٥٠١ - إناث: ٣٢٤

أما نسبة هذا القطاع إلى مجموع القوى العاملة في القضاء فتبلغ ٢٢ في المائة. نشير إلى أن تركّزه الحالي هو ضمن مدينة المنية الساحلية وفي جوارها حتى حدود النهر البارد.

٧-٣ الحرف^(٢) :

تتوزع الأنشطة الحرفية في قضاء المنية-الضنية على الأصناف الآتية:

٩	- سلع حرفية من قصب أو قش:
١٧	- سلع حرفية من خشب:
٥	- سلع حرفية فخّارية:
٢٢	- سلع حرفية من خزف/سيراميك:
١٢	- سلع حرفية زجاجية:
٦٦	- سلع حرفية نسيجية:
٣	- سلع حرفية جلدية:
٤	- سلع حرفية معماريّة:
٤٨	- سلع حرفية غذائية:

١- بحث ميداني لطلاب معهد العلوم الاجتماعية (الفرع الثالث) - الجامعة اللبنانية - ١٩٩٩

٢- سجلات وزارة الشؤون الاجتماعية.

٢	- نتاج الصابون البلدي:
٢	- سلع حرفية مختلفة:
١٩١	- المجموع:

غير أن مجموع المؤسسات الحرفية في قضاء المنية-الضنية يبلغ حالياً ١٥٠ مؤسسة، حيث إن بعضها ينشط في أكثر من حقل حرفي.

❖ يتوزع العاملون في مجال المهن ذات الطابع الحرفي في القضاء على النحو الآتي:

- ذكور: ٨٠٩٤

- إناث: ٢٧٤

٧-٤ الحياة المهنية :

يتوزع حالياً العاملون ١٠ سنوات وأكثر في قضاء المنية-الضنية، بحسب قطاع النشاط الاقتصادي والجنس، على النحو الآتي:

المهن بحسب قطاع النشاط الاقتصادي والجنس

نوع النشاط		ذكر		أنثى		المجموع	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
٥١٩٧	٢١,٤٣	٣٧٥	١٦,٣٧	٥٥٧٢	٢٠,٩٩		
١٠	٠,٠٤			١٠	٠,٠٤		
٦١	٠,٢٥			٦١	٠,٢٣		
٥٥٠١	٢٢,٦٨	٣٢٤	١٤,١٦	٥٨٢٥	٢١,٩٥		
١٤٢	٠,٥٨			١٤٢	٠,٥٣		
٢٨٠٦	١١,٥٧	٢٠	٠,٨٨	٢٨٢٦	١٠,٦٥		
٤٢٢٤	١٧,٤٢	١٢٢	٥,٣١	٤٣٤٦	١٦,٣٧		
١٤٢	٠,٥٨			١٤٢	٠,٥٣		
١٩٨٥	٨,١٩	١٠	٠,٤٤	١٩٩٦	٧,٥٢		
٥١	٠,٢١			٥١	٠,١٩		
٩١	٠,٣٨	٩١	٣,٩٨	١٨٢	٠,٦٩		
٢٢٨٩	٩,٤٤	٢٠	٠,٨٨	٢٣١٠	٨,٧٠		
٨٥١	٣,٥١	٩٩٣	٤٣,١٦	١٨٤٤	٦,٩٥		
١٨٢	٠,٧٥	١٨٢	٧,٩٦	٣٦٥	١,٣٧		
٥٦٧	٢,٣٤	٩١	٣,٩٨	٦٥٨	٢,٤٨		
٢٠	٠,٠٨	٣٠	١,٣٣	٥١	٠,١٩		
١٠	٠,٠٤			١٠	٠,٠٤		
١٢٢	٠,٥٠	٣٠	١,٣٣	١٥٢	٠,٥٧		
٢٤٥٢١	١٠٠	٢٢٨٩	١٠٠	٢٦٥٤١	١٠٠		

المصدر: مسح المعطيات.

❖ أما في ما يتعلق بأنواع المهن الثانوية، بحسب الجنس، فيفيدنا المصدر نفسه بالمعطيات الآتية في قضاء المنية - الضنيّة:

أنواع المهن الثانوية بحسب الجنس

المهنة	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
كبار مسؤولين في القطاع العام وفي القطاع الخاص والأهلي	١٠	٠,٠٤	١٠	٠,٤٤	٢٠	٠,٠٨
الأخصائيون في المجالات العلمية والطبية والفكرية والتعليمية	٣٠	٠,١٣			٣٠	٠,١١
المهن المساعدة في المجالات التقنية والصحية والتدريبية وغيرها	١٠	٠,٠٤			١٠	٠,٠٤
العاملون في مجال الخدمات الشخصية والوقائية وفي مجال البيع	١١١	٠,٤٦	١٠	٠,٤٤	١٢٢	٠,٤٦
المزارعون والعمال المهرة وما شابه في الزراعة وصيد الأسماك	٢٣٣	٠,٩٦	١٠	٠,٤٤	٢٤٣	٠,٩٢
العاملون في مجال المهن ذات الطابع الحرفي	١٣٢	٠,٥٤			١٣٢	٠,٥٠
العاملون في تشغيل محطات الطاقة والآلات الصناعية والأليات	٥١	٠,٢١			٥١	٠,١٩
العمال المستخدمون غير المهرة	٧١	٠,٢٩			٧١	٠,٢٧
لا مهنة ثانوية	٢٣٦٠٣	٩٧,٣٣	٢٢٥٩	٩٨,٦٧	٢٥٨٦٢	٩٧,٤٤
المجموع	٢٤٢٥١	١٠٠	٢٢٨٩	١٠٠	٢٦٥٤١	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات

كما يفيدنا المصدر إياه، في ما يتعلق بديمومة العمل، بالمعطيات الآتية، بالنسبة إلى العاملين حالياً ١٠ سنوات وأكثر (بحسب المهنة الرئيسية):

ديمومة العمل بحسب المهنة الرئيسية

المهنة	عمل دائم		عمل موسمي		عمل متقطع		المجموع
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
كبار مسؤولين في القطاع العام وفي القطاع الخاص والأهلي	٤٦٦	٩٧,٨٧			١٠	٢,١٣	٤٧٦
الأخصائيون في المجالات العلمية والطبية والفكرية والتعليمية	١٨٨٤	٩٨,٩٤	٢٠	١,٠٦			١٩٠٤
المهن المساعدة في المجالات التقنية والصحية والتدريبية وغيرها	٥٥٧	٩٦,٤٩			٢٠	٣,٥١	٥٧٧
مستخدمون إداريون في المحلات المكتبية والمالية والإستلامات	٤٣٦	٩٧,٧٣			١٠	٢,٢٧	٤٤٦
العاملون في محال الخدمات الشخصية والوقائية وفي محال البيع	٣٣٣٣	٩٢,١٦	١٩٢	٥,٣٢	٩١	٢,٥٢	٣٦١٦
المزارعون والعمال المهرة وما شابه في الزراعة وصيد الأسماك	١٢٣٦	٤٦,١٧	١٣٤٧	٥٠,٣٨	٩١	٣,٤١	٢٦٧٤
العاملون في مجال المهن ذات الطابع الحرفي	٦٧٧٨	٨١,١١	٢٠	٠,٢٤	١٥٦٠	١٨,٦٤	٨٣٦٧
العاملون في تشغيل محطات الطاقة والآلات الصناعية والآليات	٢٥٦٣	٨٤,٩٠	٧١	٢,٣٥	٣٨٥	١٢,٧٥	٣٠١٩
العمال المستخدمون غير المهرة	١١٨٥	٢٩,٠٣	١٩٥٥	٤٧,٨٩	٩٤٢	٢٣,٠٨	٤٠٨٢
لا مهنة ثانوية	١٣٦٨	٩٩,٢٦			١٠	٠,٧٤	١٣٧٨
المجموع	١٩٨١٤	٧٤,٦٦	٣٦٠٦	١٣,٥٩	٣١٢٠	١١,٧٦	٢٦٥٤١

المصدر: مسح المعطيات

❖ البطالة: تظهر لنا البطالة في قضاء المنية-الضنيّة من خلال المعطيات الآتية
(فئة ١٥-٦٤ سنة):

٢٤٢٤١	- عدد المشتغلين خارج المسكن:
٢٨٤	- عدد المشتغلين داخل المسكن:
٦٤٨	- عدد المتعطلين الذين سبق لهم العمل:
١١٣٥	- عدد المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل:
٦,٧٨	- نسبة البطالة:
	(المصدر. مسح المعطيات)

تجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة البطالة في قضاء المنية-الضنيّة متوسطة إذا ما قيست بنسب الأفضية الأخرى في محافظة الشمال.

الفصل الثامن

المواقع السياحية والأثرية والطبيعية والخدماتية

٨-١ قلّاع وآثار تاريخية^(١) :

في أعالي قضاء المنية-الضنيّة، وتحديدأ في بلدة السفيرة (١٢٠٠م) وعلى بُعد ٣٥ كلم عن مدينة طرابلس نحو الشرق، تقع قلعة الحصن، وهي كناية عن سلسلة معابد رومانية ومحطة للقوافل المنطلقة سابقاً من الساحل والمتجهة نحو سهل البقاع. يشبه دورها دور قلعة سمار جبيل الرومانية، في أعالي قضاء جبيل، ودور قلعة مزرعة كفر ذبيان، بالقرب من عيون السيمان. إلا أن استغلالها السياحي ضعيف ودون المستوى المطلوب في هذه المنطقة التي تعاني من ضعف الحركة الاقتصادية. وأهم القلاع والآثار التاريخية هي:

❖ قلعة النمرود، وهي رومانية في بطرماز.

❖ جسر القناطر وكنيسة كفر حيو، صليبية في كفر حيو.

❖ مدرسة بحفون، وهي عثمانية في بحفون.

❖ الكنيسة العجائبية، وهي صليبية في عاصون.

❖ مزار النبي يعقوب في عاصون.

❖ مغارة الذهب والنووايس، رومانية في نمرين.

❖ برج الأمير فخر الدين في بحفون.

٨-٢ مغاور:

في أعالي قضاء المنية-الضنيّة تقع مغارة زود، على ارتفاع ١٢٠٠م، بين بقاع صفرين وكرم المهر.

١- كُتِبَ (لبنان الشمالي) صادر عن وزارة السياحة.

أما مغارة الزحلان فتقع على ارتفاع ٩٠٠م، بين بلدة سير وقرية القطّين، في مواجهة حقل العزيمة، وهي محفورة في الصخر.

٨-٣ مطاعم وأماكن ترفيه :

يقصد مطاعم منطقة الضنيّة سيّاح عديدون، لغنى المنطقة بالخضار والأشجار والمياه. وهم في معظمهم من مدينة طرابلس في الوقت الحاضر. أشهر هذه المطاعم:

❖ في سير (على ارتفاع ٩٠٠م): مطعم نبع سير ومطعم سير بالاس أوتيل، مطعم أبو النّوّاس، مطعم إميليوسنتر، مطعم الجبل، مطعم نبع القسّام، مطعم جتّة لبنان، مطعم المختار، مطعم الراية الخضراء.

❖ أما أبرز الفنادق فهي:

- سير غراند أوتيل.

- سير بالاس أوتيل.

الفصل التاسع

الأندية والمؤسسات الاجتماعية والرياضية

٩-١ الأندية^(١) :

تتوزع الأندية ساحلاً وجبلاً في قضاء المنية تحالضية. هي متنوعة الأهداف. بيد أن نشاطاتها محصورة بالمستوى المحلي (البلدة أو المدينة) ونادراً ما تخرج من هذه الدائرة لتتساق نشاطاتها مع أندية أخرى من القضاء نفسه، أو مع أندية من الأقضية الأخرى.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه النزعة الحصرية ظاهرة أيضاً في كون معظم الجمعيات الثقافية-الاجتماعية مقرونة بنادٍ رياضي ينتمي أعضاؤه أيضاً إلى الجمعية، كالأخوة التوائم. نشاط الأندية الرياضية يزدهر خلال فصل الصيف في القضاء، بينما يزدهر نشاط الجمعيات الثقافية والاجتماعية خلال فصل الشتاء.

في قضاء المنية-الضنية عدد كبير من الروابط الأهلية، منها ما هو مسجل ومرخص ومنها ما هو في طور الترخيص. ويشبه القضاء، في هذه الناحية، جاره قضاء طرابلس حيث الروابط الأهلية مزدهرة.

٩-٢ الجمعيات الرياضية^(٢) :

الأندية الرياضية الناشطة في قضاء المنية-الضنية هي:

❖ نادي البرق-البدائي (١٩٦١)

❖ نادي أنصار-حوارة (١٩٨٨)

❖ نادي الشباب-دير عمار (١٩٩٠)

١- مصلحة الجمعيات والهياكل الأهلية في وزارة الشؤون الاجتماعية

٢- مديرية الشباب والرياضة

❖ نادي الشباب-سير (١٩٨٨)

❖ نادي الشعلة-البدوي (١٩٩٠)

❖ نادي آل بگور الرياضي - سير

❖ نادي القادسية - بخعون

❖ نادي المنية الرياضي - المنية

❖ النادي الثقافي والرياضي - المنية

❖ نادي الأنوار-المنية

❖ نادي جمعية النهضة الاجتماعية - المنية

❖ نادي العبير - المنية

عدد الأندية الرياضية في القضاء محدود ومن أدنى الأعداد على صعيد محافظة الشمال قاطبة. في حين أن الجمعيات الثقافية والاجتماعية أوفر عدداً. وهذا ما يشير إلى محدودية حضور الشأن الرياضي في حياة أهل القضاء اليومية والعلمية.

أما الرياضة الأكثر رواجاً في القضاء فهي رياضة كرة القدم (كما في قضاء عكار) تليها رياضة الكرة الطائرة. أما رياضة كرة السلة فلم تطل بأنفها سوى بشكل خجول أخيراً في المنية.

٩-٣ الجمعيات الثقافية والاجتماعية^(١) :

الجمعيات الناشطة في الحقلين الثقافي والاجتماعي في قضاء المنية-الضنية حالياً هي:

❖ جمعية نساء المنية-الضنية-المنية (١٩٩٢)

❖ المنتدى الثقافي في الضنية-عاصون (١٩٩٢)

❖ رابطة التعاون والإينماء-كرم المهر (١٩٩٢)

❖ جمعية الهدى والنور-كفرشلان (١٩٩٢)

١- مصلحة الجمعيات والهيئات الأهلية في وزارة الشؤون الاجتماعية.

- ❖ رابطة التضامن والإخاء-المنية (١٩٩٣)
- ❖ جمعية التقوى والعمل الخيري-المنية (١٩٩٣)
- ❖ المنتدى الثقافي في المنية-المنية (١٩٩٤)
- ❖ جمعية البر والإحسان الخيرية الإسلامية-المنية (١٩٩٤)
- ❖ مجلس إنماء الضنيّة والمنية-المنية (١٩٩٤)
- ❖ جمعية التعاون والتوجيه الإسلامية-المنية (١٩٩٤)
- ❖ المنتدى الثقافي - سير
- ❖ جمعية إتحاد الشباب الواعي - سير
- ❖ جمعية أنصار البيئة - سير
- ❖ جمعية هوشر الخيرية-زهر الكنيف
- ❖ جمعية النهضة الاجتماعية - بخعون
- ❖ جمعية النهضة الاجتماعية-مراح السريج
- ❖ جمعية مسجد مراح السريج الخيرية-مراح السريج
- ❖ جمعية كفرشالان الاجتماعية تد كفرشالان
- ❖ الجمعية الأرثوذكسية تد المنية
- ❖ جمعية الطير الإسلامية - دير عمار
- ❖ جمعية النهضة الاجتماعية - البداوي
- ❖ جمعية بقاع صفرين الثقافية-بقاع صفرين
- ❖ جمعية ابن الهيثم - السفيرة

عدد كبير من الجمعيات الثقافية والاجتماعية هو في طور التسجيل الرسمي في قضاء المنية-الضنيّة حيث الهموم الاجتماعية حاضرة وكذلك النشاط الثقافي. إلا أن النشاط الاجتماعي لا يزال حتى الآن طاغياً على هذا النوع من النشاطات في القضاء انسجاماً مع المطلب الاجتماعي العام لهذا النوع من العمل.

٩-٤ الروابط الأهلية^(١) :

هناك عدد كبير من الروابط الأهلية في قضاء المنية-الضنية، منها ما هو مسجل ومنها ما هو في طور الترخيص.

- ❖ لجنة تضامن آل زيدان - مراح السراج (١٩٩٤)
- ❖ رابطة آل عواد - السفيرة (١٩٩٤)
- ❖ رابطة آل حامد - بحنين (١٩٩٥)
- ❖ جمعية عائلة فيتروني الخيرية - البدّاوي (١٩٩٤)
- ❖ رابطة آل هوشر - سير
- ❖ رابطة آل درباس - سير
- ❖ رابطة آل بكّور - سير
- ❖ رابطة آل جمّال - بخعون
- ❖ رابطة آل الصمد - بخعون
- ❖ رابطة آل علام - مراح السريج
- ❖ رابطة آل صوّان - كفر حبو
- ❖ رابطة آل علم الدين - المنية
- ❖ رابطة آل زريقة - المنية
- ❖ رابطة آل الخير - المنية
- ❖ رابطة آل ملص - المنية
- ❖ رابطة آل مطر - المنية
- ❖ رابطة آل محمود - المنية

تأكيداً للفقرة السابقة، يتضح من خلال هذه القائمة الطويلة من الروابط الأهلية أن قضاء المنية-الضنية لا يزال يعيش في ظلّ اللّحمة العائلية القوية في ما يتعلق بالنشاط الاجتماعي والخيري على نحو عام.

١- مصلحة الحميات والهيئات الأهلية في وزارة الشؤون الاجتماعية.

٩-٥ الهيئات الفاعلة^(١) :

وعليه فإن الهيئات الفاعلة في هذا القضاء حالياً، على المستوى الاجتماعي والعام، هي الهيئات العائلية التي تمسك بزمام الأمور الأساسية، على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والرياضي أيضاً.

ولا يختلف الأمر كثيراً في قضاء زغرتا حيث عدد العائلات هو أقل فقط، مع انسجام بنوي تام في ما يتعلق بالمنحى العام للنشاط الإنساني في هذين القضاءين المجاورين.

٩-٦ مساهمات ومشاريع الهيئات الأجنبية^(٢) :

❖ البعثة البابوية:

- مركبتا: مدّ شبكة مجارير وبناء غرفة تكرير.

❖ وزارة الزراعة الفرنسية (Office National des Forêts)

- بيت الفقس: تدريب وتجهيز تعاونية النحالين

- القضاء ككل: تأهيل مهندسين زراعيين لحماية الأحراج ونواطير تقديم

سيارات لإطفاء الحرائق في الأحراج

❖ وزارة الزراعة السورية:

- القضاء ككل: تقديم نصوب حرجية مختلفة سنوياً

تقديم نصوب زيتون سنوياً أيضاً

١- مصلحة الجمعيات والهيئات الأهلية في وزارة الشؤون الاجتماعية

٢- المصدر السابق

الفصل العاشر

الصحة والبيئة والمنشآت

١٠-١ المنشآت الصحية^(١) :

في قضاء المنية-الضنية مستشفيان، أحدهما خاص وهو يعمل حالياً، والآخر حكومي وهو مقفل.

❖ مستشفى الخير - المنية (٣٥ سريراً).

فيه: طب داخلي وعام-وطب الأطفال-جراحة عامة-قسم الطوارئ-تصوير أشعة-طب نسائي-مختبر تحاليل.

❖ مستشفى عاصون الحكومي - عاصون (٤٠ سريراً). منجز ومجهز تماماً لكنه لم يبدأ بالعمل بعد.

فيه: معالجة لجميع الاختصاصات مع مختبر تحاليل وغرف لتصوير الأشعة والسكان، بما فيه مدرج طائرة مروحية لنقل الحالات الطارئة إلى مستشفيات العاصمة.

❖ عدد الأسرة المخصصة لوزارة الصحة العامة في المستشفى الأول:

- مستشفى الخير: ٢٧ سريراً.

١٠-٢ المراكز الصحية^(٢) :

❖ مركز الخدمات الإنمائية (سير): معاینات مختلفة، في الطب العام والنسائي والأطفال؛ وحملات تلقيح وتقديم أدوية.

❖ مركز بخعون الصحي (بخعون)، تشرف عليه وزارة الصحة. معاینات في الطب العام وطب الأطفال وتقديم أدوية.

❖ مستوصف المنتدى (سير)، خيري: معاینات في الطب العام وطب الأطفال وتلقيح.

١- سجلات دائرة الصحة في الشمال (السرايا)

٢- المصدر السابق

- ❖ مستوصف جمعية النهضة الخيرية الاجتماعية (بيت الفقس): معاینات وأدوية.
- ❖ مستوصف نمرین الخیری (نمرین): معاینات وأدوية. متعاقد حالياً مع وزارة الشؤون الاجتماعية ومدعوم من الدكتور قيصر معوض.
- ❖ مستوصف النادي الثقافي (دير عمار) مدعوم من وزارة الصحة العامة: معاینات مختلفة، طب الأطفال، طب أسنان، لقاحات، تقديم أدوية.
- ❖ مستوصف الجمعية الطبية الإسلامية (السفيرة)، برعاية الجماعة الإسلامية: معاینات مختلفة في الاختصاصات، صحة عامة وطب نسائي وطب أطفال، مع تقديم أدوية.
- ❖ مركز الرعاية الصحية الأولية (المنية)، تابع لوزارة الصحة العامة: معاینات في جميع الاختصاصات ومختبر تحاليل وتصوير أشعة ولقاحات وتقديم أدوية.
- ❖ مستوصف جمعية النهضة الاجتماعية (المنية)، بالاشتراك مع وزارة الشؤون الاجتماعية: معاینات في جميع الاختصاصات وتقديم أدوية.
- ❖ مستوصف الصديق (المنية)، برعاية الجمعية الطبية الإسلامية: معاینات في جميع الاختصاصات وتقديم أدوية.
- ❖ مستوصف بحثین البلدي (بحثین): معاینات في جميع الاختصاصات ولقاحات وتقديم أدوية.

١٠-٣ طبيعة عمل المنشآت الصحية^(١) ،

النشاط الاستشفائي في قضاء المنية-الضنية ضعيف في شقه الخاص وغائب في شقه العام. الأمر الذي يعطي أهمية أكبر لنشاط المستوصفات المحلية التي تقوم بمعالجة معظم الحالات المرضية التي لا تحتاج إلى عمليات. فمعظم هذه المستوصفات يقدم الخدمات شبه الكاملة لعدد يراوح بين ٣٠٠٠ مريض

١- مسح ميداني لطلاب معهد العلوم الاجتماعية (المرع الثالث) - الجامعة اللبنانية

سنوياً (مستوصف نمرين الخيري مثلاً) و ٩٠٠٠ مريض (مستوصف الصديق الإسلامي في المنية مثلاً). وفي الوسط بين هذين الرقمين نجد مستوصف مركز الخدمات الإنمائية في سير، الذي قدّم لعلاج السنة الماضية (٤٦٠٠ مريض).

جميع هذه المعطيات تشير إلى ضرورة إطلاق العمل في المستشفى الحكومي الجديد في بضعون.

١٠-٤ حملات التلقيح^(١) ،

أفادنا طبيب القضاء في طرابلس، الدكتور محمد غمراوي، بأن عدد الأطفال الذين تمّ تلقيحهم في محافظة شمال لبنان قد بلغ، لسنة ١٩٩٩:

- ❖ في الحملة الأولى (ضد الشلل): ٢٢٦٠٠ طفل
- ❖ في الحملة الثانية (ضدّ الحصبة): ٢٣٠٠٠ طفل

وقد جرت حملات التلقيح هذه في المدارس.

١٠-٥ الإعاقة^(٢) ،

يتوزّع المفوّقون في قضاء المنية تحسباً للضعف، بحسب نوع الإعاقة والجنس، على النحو الآتي:

١- مقابلة مع طبيب القضاء في طرابلس د. محمد غمراوي
٢- مسح المعطيات المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن - ١٩٩٦ - وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للسكان.

أنواع الإعاقة والجنس

نوع الإعاقة		ذكر		أنثى		المجموع	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
كفيف	٢٠	٣٠٨	١٠	١٠٩٦	٣٠	٢٠٥٩	
أصم	٥١	٧٠٦٩			٥١	٤٠٣١	
مشلول	١٤٢	٢١٠٥٤	١٣٢	٢٥٠٤٩	٢٧٤	٢٣٠٢٨	
بتر أطراف عليا	١٠	١٠٥٤			١٠	٠٠٨٦	
بتر أطراف سفلى	٥١	٧٠٦٩			٥١	٤٠٣١	
معوق بالأطراف عدا الشلل والبتر	١٠١	١٥٠٣٨	١٢٢	٢٣٠٥٣	٢٢٣	١٨٠٩٧	
معوق ذهنيًا	١٧٢	٢٦٠١٥	١٨٢	٣٥٠٢٩	٣٥٥	٣٠٠١٧	
متعدد الإعاقات	٣٠	٤٠٦٢	١٠	١٠٩٦	٤١	٣٠٤٥	
إعاقات غير ذلك	٨١	١٢٠٣١	٦١	١١٠٧٦	١٤٢	١٢٠٠٧	
المجموع	٦٥٨	١٠٠	٥١٧	١٠٠	١١٧٥	١٠٠	

المصدر مسح المعطيات

يعود السبب الأول للإعاقة في قضاء المنية-الضنية إلى الإعاقة الذهنية، الأمر الذي يشير إلى ضرورة تكثيف حملات التوعية الصحية والجنينية عند الأمهات خاصة والأهل عامة. أما السبب الثاني فيعود إلى الإصابات بالشلل، بسبب انعدام التلقيح المزمّن في القضاء عند أبناء الأسر الفقيرة.

يتوزع المعوقون في قضاء المنية - الضنية على الفئات العمرية الآتية :

المجموع	لا جواب	٨٠ +	٧٩-٦٥		٦٤-٣٠	٢٩-١٥		١٤-٠		نوع الاعاقة
			العدد	%		العدد	%	العدد	%	
١٠٠	٣٠		٣٢,٣٣	١٠	٢٠					كفيف
١٠٠	٥١		٢٠	١٠		٦٠	٢٠	١٠	٢٠	أصم
١٠٠	٢٧٤	٧,٤١	٢٥,٩٣	٧١	١٣٢	١٤,٨١	٤١	٣,٧٠	١٠	مشلول
١٠٠	١٠		١٠٠	١٠						بتر أطراف عليا
١٠٠	٥١				٤٠	٢٠	٦٠	٣٠		بتر أطراف سفلى
١٠٠	٢٢٣	٩,٠٩	٢١	٩,٠٩	٨١	٣٦,٣٦	٨١	٩,٠٩	٢٠	معوق بالأطراف عدا الشلل والبتر
١٠٠	٣٥٥				٢٢,٨٦	٨١	٥١,٤٣	١٨٢	٢٢,٨٦	معوق ذهني
١٠٠	٤١					٧٥	٣٠	٢٥	١٠	متعدد الإعاقات
١٠٠	١٤٢				٣٥,٧١	٥١	٢١,٤٣	٣٠	٣٥,٧١	إعاقات غير ذلك
١٠٠	١١٧٥	٣,٤٥	٤١	٣,٤٥	٣٦,٢١	٤٢٥	١٥,٥٢	١٨٢	١٨٢	المجموع

المصدر: مسح المعطيات

ينتمي معظم الموقوفين في قضاء المنية-الضنية إلى فئات عمرية تبدأ بالولادة وتصل إلى عمر ٦٤ سنة، الأمر الذي يشير إلى أن أسباب الإعاقة قديمة في القضاء ولا تزال تفعل فيه سلباً.

١٠-٦ الصحة الإنجابية^(١) :

(ملحوظة: معطيات هذه الفقرة مأخوذة من دراسة أُجريت على صعيد محافظة لبنان الشمالي ككل وليس على صعيد قضاء المنية تح الضنية).

تشير الدراسة التي قامت بها وزارة الصحة العامة بالتعاون مع جامعة الدول العربية عام ١٩٩٦ إلى أنه من بين ٦٠٣ ولادات جديدة حصلت إذاك في محافظة لبنان الشمالي، قامت فقط ٧١ في المائة من الأمهات بمتابعة حملهن، أي أن ما يقارب ثلث الأمهات لم يتابعن حملهن متابعة طبيّة صحيحة في شمال لبنان.

كما تُشير الدراسة إياها إلى أن اللواتي تابعن حملهن، تابعن بشكل منتظم في ٦٤ في المائة من الحالات فقط، وبشكل غير منتظم في ٣٤ في المائة من الحالات. الأمر الذي يُشير، هنا أيضاً، إلى ضرورة بذل مجهود مكثّف في تنظيم حملات توعية الأهل وبخاصة الأمهات في المجال الإنجابي، تلافياً للأمراض التي قد تصيب الجنين خلال تلك المرحلة الحساسة من حياته.

المصدر: صحة الأم والطفل

١ - جمعية صحة الأم والطفل (دراسة قامت بها وزارة الصحة العامة بالتعاون مع جامعة الدول العربية).

الفصل الحادي عشر

شبكة النقل ووسائلها

١-١ محاور المواصلات^(١) :

يعبر قضاء المنية-الصّنية عدد من الطرقات الرئيسية والفرعية والزراعية والدولية.

أما عدد هذه الطرق، بحسب مصادر منظمة التغذية العالمية، فهو:

❖ طرق رئيسية: ٥٠

❖ طرق فرعية: ٥٠

❖ طرق زراعية: ٣٨

❖ طرق دولية: ١

أ- الطرق الرئيسية: تعبر ٩٤ في المائة من مدن وقرى القضاء. أبرزها:

❖ طريق كفر شلان، مراح الريح، حقول العزيمة، عاصون، سير الضنية، بقرصونا.

❖ طريق سير الضنية، قطين، حازمية، عين التينة، بيت الفقس، قرصيتا.

❖ طريق سير الضنية، تيران، بطرماز.

❖ طريق المنية، النبي يوشع، مركبتا، الروضة، حيلان، مرياطة، كفرشلان، مراح الريح، حقل العزيمة، عاصون، سير الضنية.

ب- الطرق الفرعية والداخلية: تعبر ٩٤ في المائة من قرى القضاء، أبرزها:

❖ طريق صخرة، زغرتغرين، كهف الملول، عيمار، كرم المهر.

١- مصادر منظمة التغذية العالمية (FAO)

❖ طريق سير الضنيّة، بقرصونا، حرف الصياد، طريق السفيرة، حصن السفيرة، كفرنين، حوّارة.

❖ طريق سير الضنيّة، قطّين، حازمية، عين التينة، بيت الفقس، السفيرة.

ج- الطرق الزراعية: تعبر ٧٢ في المائة من قرى القضاء. ويبلغ مجموع طول الطرق الزراعية التي نقّذها المشروع الأخضر في قضاء المنية-الضنيّة ١٣٠٠٤ م.

وهذه الطرق هي كناية عن شقّ وبناء جدران وعبارات وأقنية، مع تزفيت أحياناً.

إسم الطريق	الطول بالمتري	سنة التنفيذ
كفردلاقوس	٢٩٦٢	١٩٧١
الخرنوب	١٩٧٦	١٩٧١/١٩٦٨
السفيرة - الصومعة	١٩٨٠	١٩٧٢/١٩٧١
بخعون - الخرنوب	٨٨٢	١٩٧٣
بيت الحسنة - بعزقون	٢٧٥٤	١٩٨٥
بقاع صغرين - جبل الأربعين	٢٥١٠	١٩٩١
المجموع العام	١٣٠٠٤	

المصدر: منظمة التغذية العالمية (FAO)

إضافة إلى هذه الطرق التي قام بتنفيذها المشروع الأخضر هناك عدد من الطرق الرئيسية التي قام بشقّها الأهالي بأنفسهم وعلى نفقتهم الخاصة. نذكر منها أهمها فقط:

❖ طريق كفرنين - السفيرة - بيت الفقس - القطّين.

❖ طريق بقرصونه - سير - بخعون.

❖ طريق بطرماز - طاران - القطّين.

إلا أن هذه الطرقات الزراعية لم تُمسح بعد رسمياً، الأمر الذي يحجب عتاً

معرفة طولها بشكل دقيق.

د- الطرق الدولية: واحدة فقط.

على الطريق الساحلي، تتطلق من دير عمار وتمرّ بالمنية باتجاه قضاء عكار، ومنه إلى مدن طرطوس وحمص في سورية. في الاتجاه المعاكس، تعبر طريق المنية دير عمار والبدّاوي نحو مركز المحافظة طرابلس وعاصمة لبنان بيروت.

❖ الدخول إلى قضاء المنية-الضنية يحصل من المنية ساحلاً، ومن مرياطة وكفر شلان جبلاً (ناحية قضاء زغرتا تح الزاوية) ومن الروضة (ناحية قضاء عكار) جبلاً أيضاً.

١١-٢ وسائل النقل الخاصة^(١) :

❖ يعتمد أهالي قضاء المنية-الضنية في تنقلاتهم داخل وخارج القضاء على سياراتهم الخاصة (بنسبة ٩٠٪ من الحالات) وعلى سيارات الأجرة-السرفيس (بنسبة ٥٪) وعلى الباصات الكبيرة (بنسبة ٥٪).

❖ في ما يتعلق بتوزع عدد السيارات على الأسر في قضاء المنية-الضنية تشير دراسة مسح المعطيات إلى الآتي:

من الأسر لا تملك أي سيارة	٤٧,٢٪
من الأسر تملك سيارة واحدة	٤٩,٣٪
من الأسر تملك سيارتين	٣,٢٪
من الأسر تملك ثلاث سيارات	٠,٣٪

(المصدر مسح المعطيات)

يتبين من خلال مقارنة هذه المعطيات مع ما هو قائم في أفضية محافظة الشمال الأخرى إن نسبة الذين لا يمتلكون أي سيارة خاصة هي من أعلى

١- مسح المعطيات للمطيات الاحصائية للسكان والمساكن - ١٩٩٦ - وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامح الأمم المتحدة للسكان

النسب في الشمال. الأمر الذي يشير إلى حيوية دور وسائل النقل العامة في القضاء.

❖ موقف سيارات المنية العام باتجاه مركز المحافظة يقع في ساحة البلدة. تعمل انطلاقاً منه نحو ٣٠ سيّارة، تجوب الطريق الساحلي ذهاباً وإياباً ٥/٤ مرّات يومياً. موقف السيّارات (السرفيس) الأساسي في الضنيّة هو عند مدخل مدينة سير الضنيّة، عند الجسر. تنطلق من هذا الموقف يومياً ما بين ٥٠ و٧٥ سيارة أجرة، إضافة إلى باص كبير خاص، لنقل الركّاب إلى مدينة طرابلس.

❖ أما موقف سيارات الضنيّة في طرابلس فهو في حي الزاهرية بالنسبة إلى سيارات الأجرة وفي حي التبانة بالنسبة إلى الباص.

١١-٣ وسائل النقل العامة^(١) :

لا شركات للنقل العام في قضاء المنية تحالضنيّة. بل أن الاعتماد كله هو على المبادرات الخاصة.

١١-٤ وسائل النقل الحكومية^(٢) :

لا وجود لوسائل نقل حكومية في قضاء المنية - الضنيّة.

١١-٥ المرافق العامة^(٣) :

يوجد في المنية مرفأ للصيادين صغير كان يُستخدم أثناء الحرب في لبنان لأغراض غير شرعية. إلا أنه أقبل عملياً اليوم ولم يعد يُستعمل. فلا مراكب صيد فيه ولا صيادون.

١- مسح المعطيات المغطيات الإحصائية للسكان والمساكن - ١٩٩٦ - وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للسكان.

٢- المصدر السابق

٣- المصدر السابق

خاتمة

تزخر منطقة المنية-الضنية بالينابيع الغزيرة، لكن استغلال مياهها تقليدي جداً. فلا سدود لحفظ المياه تسمح للمزارعين بمقاومة أيام الشح في الصيف بشكل فاعل. كما أن لا استثمار لهذه المياه، على غرار المياه المعدنية اللبنانية الأخرى، خاصة في ما يتعلق بنبع السكر. كما أن أعالي جرود الضنية تصلح لاستضافة كسّارات ومقالع على صعيد واسع وضمن شروط المحافظة على البيئة.

نشير أيضاً إلى أن الطرق الزراعية ضئيلة العدد في قضاء تقوم هويته الأساسية على النشاط الزراعي. علماً أن سدس هذه الطرقات الزراعية فقط قد نُفِذَ على يد المشروع الأخضر. الأمر الذي يُشير إلى نخوة ذاتية وإلى عزم على الاتكال على الذات في النهوض بالنشاط الزراعي.

يُعاني أيضاً قضاء المنية-الضنية من عدم توفر وسائل نقل عامة حكومية للنقل المشترك بين قرى القضاء الأساسية. الأمر الذي يعيق على نحو خاص متابعة الطلاب الجامعيين تحصيلهم العلمي المنتظم في الجامعة اللبنانية في القبة. ولا بدّ من الإشارة هنا أيضاً إلى أن قضاء المنية-الضنية هو من الأقضية الأقل امتلاكاً للسيارات الخاصة (حيث إن ٤٧.٢ في المائة من الأسر لا يملك أي سيارة) في لبنان؛ مما يقتضي دعمه بوسائل النقل العامة الرسمية لتفعيل الحركة التنموية فيه حاضراً ومستقبلاً.

قضاء المنية-الضنية غني بمساحاته الحرجية التي لا زلنا نجد فيها بعض الأصناف النادرة من الأشجار. لكن استغلال هذه الأحراج والغابات لأغراض سياحية لم يبدأ بعد. علماً أن نقطة القوة هذه بإمكانها أن تنشط الحركة الاقتصادية في القضاء عن طريق تصريف الإنتاج الزراعي المحلي وتكثيف النشاط الفندقية.

البنية التحتية السياحية في القضاء ضعيفة، على الرغم من جمال طبيعة القضاء، وبخاصة في الضنية. صحيح أن القضاء لا يزخر بالآثار التاريخية (ما عدا قلعة السفيرة الرومانية) إلا أن مقومات السياحة العائلية والنزهات في الطبيعة متوفرة و بانتظار المبادرات التسويقية الواسعة النطاق.

تماشياً مع تقاليد المجتمعات الزراعية فإن متوسط حجم الأسرة في قضاء المنية-الضنية مرتفع نسبياً (٦٩، ٥ أفراد للأسرة الواحدة). إلا أن معظم الشباب لا يجدون عملاً لهم في القضاء (خاصة في ما يتعلق بأهل الضنية) الأمر الذي يدفعهم للنزوح نحو مدينة طرابلس حيث تتوفر بعض الأعمال المتنوعة (بقالة)، حرف مختلفة،

وظائف في القطاعين الرسمي والخاص التي تجذبهم أكثر فأكثر.

علاقة المهاجرين من أهل القضاء بأهلهم قوية. فهم يمدّون أهلهم بالعون المادي الدائم، كما أنهم يعودون لبناء الشقق والبيوت لاحقاً. إلا أن هذه العلاقة مع بلدان الهجرة مهمة ومتروكة على هواها. علماً أنه من الممكن أن يُصار إلى توأمة بعض المدن الأسترالية الصغيرة ببعض البلدات الكبيرة في القضاء (كبخعون وسير مثلاً)، لتعميق التواصل بين أبناء الجاليات الاغترابية ببلدهم الأم وبالبلد الذي استضافهم. على الصعيد الزراعي في قضاء المنية-الضنية عدد وفير من قطعان الماعز. إلا أن استغلال إنتاج هذه القطعان في مجال الأجبان المميزة لم يبدأ بعد. علماً أن السوق اللبناني والعربي كفيل بتصرف هذا النوع من الإنتاج لو جاء على مستوى صناعة الأجبان الفرنسية مثلاً.

تجدر الإشارة أيضاً، على الصعيد الاقتصادي، إلى أن نسبة الإناث المنتجات ضئيلة جداً في قضاء المنية-الضنية، مقارنة مع الذكور. الأمر الذي يتطلب تنمية لبعض المهن التي بإمكان الإناث أن يُبدعن فيها، دعماً للدخل الأسري العام.

انسجاماً مع التضخّم المدني الذي طالما شهده لبنان منذ مطلع هذا القرن، يستسهل أبناء القضاء استيراد صيغة السكن في شقة ضمن مبنى على الصيغة السابقة القائمة على المسكن المستقل. حيث باتت الشقة اليوم تحتل ثلاثة أرباع مساكن القضاء، في مقابل الربع فقط للبيت التقليدي. وعدم التنبّه لهذا الأمر سوف يجعل القضاء امتداداً للمدينة، حاجباً عنه كل صيغة سكنية ريفية. الأمر الذي سوف ينعكس سلباً على الصعيدين الجمالي والسياحي. بحيث إن من مسؤوليات القطاعين العام والخاص في القضاء بات السهر على عدم تشويه الطابع الجمالي الأصيل للقضاء، وبخاصة في منطقة الضنية الريفية والجبلية.

من أبرز مشاكل القضاء أيضاً مشكلة الصرف الصحي، حيث لا تزال وسيلة الصرف الصحي الأولى في القضاء الجورة الصحية. فشبكة المجاري العامة حاجة ماسة صحياً وبيئياً لأبناء القضاء.

على الصعيد التعليمي هناك حاجة لإعادة الثقة بمستوى المدرسة الرسمية، دعماً لميزات الأسر. حيث إن الإقبال على المدارس الخاصة يفوق نسبياً الإقبال على المدارس الرسمية، على الرغم من ضآلة عددها.

يعاني قضاء المنية-الضنية من ضعف الخدمات الاستشفائية فيه. فالأهلون يعتمدون على خدمات المستوصفات بشكلٍ أساسي، ومستشفى بخعون الحكومي ينتظر البدء بالعمل فيه.

لائحة مراجع كتيّبات الأفضية

١. الإحصاء الزراعي، البحث حول القرى، وزارة الزراعة - الفاو ١٩٩٧.
٢. إحصائيات المنطقة التربوية في محافظة النبطية، وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، ١٩٩٩.
٣. أطلس لبنان المناخي، المجلد الثاني، مصلحة الأرصاد الجوية اللبنانية - مديرية الطيران المدني - مرصد كسارة.
٤. إعرف لبنان، عفيف بطرس مرهج، مطابع الأرز، بيروت، ١٩٧٢.
٥. المسح اللبناني لصحة الأم والطفل - التقرير الرئيسي، وزارة الصحة العامة جامعة الدول العربية، المشروع العربي للنهوض بالطفولة ١٩٩٨.
٦. مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الإجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٩٩٦.
٧. نظام المعلومات حول الإحصائيات الزراعية، وزارة الزراعة والفاو مجلة أعروتكا - صادرة عن مجموعة شركات ديانة إخوان ١ و ٢/١٩٩٩.
٨. التنظيم الإداري العام مرسوم إشتراعي رقم ١١٦، الجريدة الرسمية، وزارة الداخلية، التنظيم المدني ١٢/٦/١٩٥٩.
٩. توزع التلاميذ في لبنان وفقاً للقضاء والقطاع والمرحلة، المركز التربوي للبحوث والإنماء. وزارة التربية ١٩٩٩.
١٠. توزع المدارس حسب اللغة الأجنبية في المحافظات والأقصية، المركز التربوي للبحوث والإنماء - وزارة التربية ١٩٩٩.
١١. توزع الأشخاص المعوقين - حاملين بطاقة المعوق - وفق أماكن سكنهم. وزارة الشؤون الإجتماعية ١٦/٩/١٩٩٩.
١٢. توزع مناطق الغابات، قرار ١٠٤٩، الجريدة الرسمية، عدد ١٨٠٥٣.
١٣. جدول المعلومات عن السوبر ماركات، المكتب الفني لسياسة الأسعار. وزارة الاقتصاد الوطني والتجارة ١٩٩٩.
١٤. جدول المعلومات عن تعاونيات لبنان، المكتب الفني لسياسة الأسعار. وزارة الاقتصاد الوطني والتجارة ١٩٩٩.

١٤. جدول المعلومات عن تعاونيات لبنان، المكتب الفني لسياسة الأسعار- وزارة الاقتصاد الوطني والتجارة ١٩٩٩.
١٥. جدول بأبرز المنظمات الشبابية، المديرية العامة للشباب والرياضة، ١٩٩٧.
١٦. حفرافية لبنان، آل ١٠٤٥٢ كلم ٢، رشاد الموسوي، لبنان، ١٩٨٣.
١٧. الجمعيات الكشفية المرخصة والمعتمدة في لبنان، المديرية العامة للشباب والرياضة، دائرة الشباب والتربية الشعبية، قسم الكشفية ١٩٩٧.
١٨. جمعيات المرشدات المرخصة والمعتمدة في لبنان، المديرية العامة للشباب والرياضة، دائرة الشباب والتربية الشعبية، قسم النشاطات النسائية ١٩٩٧.
١٩. الحرف التقليدية اللبنانية، علي بزي، أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية ١٩٩٦.
٢٠. خارطة أحوال المعيشة في لبنان. دراسة تحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية و U.N.D.P ١٩٩٨.
٢١. خطط، جبل عامل، محسن الأمين، بيروت. لبنان، الدار العالمية للطباعة، ١٩٨٣.
٢٢. دراسة حول الحرفيين والعمل في لبنان، وزارة الشؤون الاجتماعية ١٩٩٩.
٢٣. دليل التعليم المهني والتقني، المركز التربوي للبحوث والإنماء - وزارة التربية ١٩٩٧. ١٩٩٨.
٢٤. الدليل الرياضي ٩٨، Sports Index حسن شرارة بإشراف المديرية العامة للشباب والرياضة. مكتب العلاقات العامة والإعلام ١٩٩٨.
٢٥. دليل الجمعيات والتعاونيات وصناديق التعاضد، وزارة الإسكان والتعاونيات، المديرية العامة للتعاونيات، لبنان، ١٩٩٨.
٢٦. دليل الهاتف، وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ١٩٩٨.
٢٧. رزنامة مهرحانات ومعارض ١٩٩٩، مجلة كل الفصول الصادرة عن وزارة السياحة، ربيع ١٩٩٩.
٢٨. قانون العابات، الجريدة الرسمية، عدد ١٧٣٤٩.
٢٩. لوائح بالمقالع والكسارات ومحافر الرمول، وحدة قوى الأمن الداخلي في الأقضية والمحافظات ١٩٩٩.
٣٠. المسح الصناعي، لبنان، ١٩٩٤.
٣١. المسح اللبناني لصحة الأم والطفل - التقرير الرئيسي، وزارة الصحة العامة جامعة الدول العربية، المشروع العربي للنهوض بالطفولة ١٩٩٨.

٣٢. مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الإجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٩٩٦.

٣٣. نظام المعلومات حول الإحصائيات الزراعية، وزارة الزراعة والفاو مجلة أعلى. صادرة عن مجموعة شركات دبانة إخوان ١٩٩٩/٢.

٣٤. النقابات، وزارة العمل دائرة العلاقات المهنية ١٩٩٩.

35. Aspect général de l'agriculture libanais, Gauthier & Baz- Ministère de l'Agriculture-Service Statistique-Tom I & Baz- Ministère de l'Agriculture-Service Statistique-Tom I&II, 1960.

36. Carte générale du Liban 1/200000, Ministère du Tourisme & Direction des Affaires Géographiques, 1996.

37. Guide to Restaurants, Night Clubs & Cafés, Ministry of Tourisme & The Association of Owners of Restaurants, cafés & Night Clubs 1995/1996.

38. Liban Répertoire Alphabétique des Noms Géographiques Français-Arabe, Direction des Affaires Géographiques 1970.

39. Précipitations/Température maximale & Minimale/Nombre de Jours avec Précipitations/Temperature maximale & Minimale/Nombre de Jours avec Précipitations, Direction Générale de l'Aviation Civil-Département de la Météologie-Service.

40. Programme de développement économique et social du sud-Liban, le haut comité du secours, République Libanaise, rapport réalisé par: l'institut d'aménagement et d'urbanisme de la région d'île-de-france, Paris. TEAM International, Beyrouth. Consulting& Research institute, Beyrouth. ECODIT, Washington. PRDU, Université de New York. février 1999.

41. Tableau des Lignes de l'OFTC, مصلحة النقل المشترك، ١٤/٦/١٩٩٩.

تم إنتاج هذه الكتيبات بالتعاون بين مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان ومركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية وفروعه في المناطق في الجامعة اللبنانية، وبالتعاون مع موظفي مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في القضاء.

فريق عمل مشروع تحسين أحوال المعيشة	
المدير العام لوزارة الشؤون الاجتماعية النسق الوطني للمشروع	السيدة نعمت كنعان
ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	ريدة أبو الحسن
مدير المشروع	الأستاذ أديب تعمة
مستشار وزارة الشؤون الاجتماعية	د. مروان الحوري
منسق الأعمال الميدانية والتدريب	د. مطهر الحركة
فريق عمل المشروع	سوس المصري
	ناصر ياسين
	قاسم الصديق
فريق عمل معهد العلوم الاجتماعية	
عميد معهد العلوم	د. محمد شيا
مدير مركز الأبحاث	د. نبيل سليمان
مركز الأبحاث	د. أحمد البعلبكي
قصاء بيروت	د. حسام حمدان
أفصية بعبدا، عاليه الشوف	د. شريف شمس الدين
أفصية المتن الشمالي، جبيل، كسروان، البترون	د. سمير حوري
أفصية طرابلس المنية، الصنية، زعرتا، عكار، بشري الكورة	د. هريديك مفتوق
أفصية بنت جبيل، مرجعيون، حاصبيا	د. علي بزي
أفصية النبطية، صيدا، صور، حريص	د. شبيب دياب
أفصية زحلة، راشيا البقاع العربي	د. رفيق الكرك، د. شبيب دياب
أفصية- بعلبك، الهرمل	د. علي الموسوي
طلاعة	نحوى خليل
فريق مرآحة البيانات والمعلومات	
أفصية طرابلس المنية، الصنية، زعرتا، عكار، بشري، الكورة	نبيلة الصاري
أفصية بعبدا، عاليه، الشوف	راسيا أبو الحسن
أفصية المتن الشمالي، جبيل، كسروان، البترون	مها دكروني
أفصية بنت جبيل، مرجعيون، حاصبيا، النبطية، صيدا، صور، حريص	مبال حسون
أفصية زحلة، راشيا، البقاع الغربي، بعلبك، الهرمل	توفيق أموزيد

فريق عمل مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية الذي شارك في جمع المعلومات

القضاء	أسماء العاملين في مراكز الخدمات الإنمائية	مركز الخدمات
بمدا	علي شداد، ليلى شمس حيزيل فرحات	درج الراحنة عين الرمانة
عاليه	ديانا القمطار	عاليه
الشوف	منى عبد الصمد	المختارة
المتى الشمالي	كارمن عساف الياس حنا	درج حمود نكميا
كسروان	نصال صادق، مي شمالي، ليلى كامل	غريز
حبيل	بول روكر، إيفون غنام، بهى حرب	جبل
البثرون	كارول إسبر	البثرون
طرابلس	إلهام حلواني	باب التبانة
الكورة	جومانة الحوري	أميون/كمرحريز
شري	سيدة الشقطي	بشري
رغرتا	لودي فنيانوس، نجية ساروفيم	زعرتا
المنية . الصنية	بسرى حامدي	سبر الصنية
عكار	جهاد سمعان، أيوب إبراهيم سعاد خوري، رور معلوف أحمد خلف	حلبا القيبات وادي خالد
رحلة	كريستيان ريشا، وداد خليل	حوش الأمراء
بعلبك	أحمد الرفاعي، حسن شمس، ساميا الرفاعي	بعلبك
الهرمل	مهدي حمير، هيام شمس	الهرمل
البقاع الغربي	نوال أني شحيا، جميلة هدلا، هراع درويش	حب حنين
صيدا	محمد سعد د. حسين نديع فاطمة خليل	حارة صيدا التقابات الصرقند
صور	رنا حامي يوسف حمادي	صور الشهابية
جرين	كلودين أسعد، رانيا حرب	جرين
النبطية	زاهر عندور أحلام خفال	النبطية كمرصير
بنت جبيل	سلمى هوار ندى بري	تبني بنت جبيل
مرجعيون	روحية نهرا فريد حمرا	الحيام مرحبيون

إن هذه الكتيّبات تتضمّن المعلومات الإحصائية المجمعة من مصادر متنوعة منذ منتصف التسعينات حتى عام ٢٠٠٠. وقد استند الأساتذة في إعداد هذه الكتيّبات إلى نحو ٤٠ مرجعاً عاماً تغطي الفصول الأحد عشر، وإلى قاعدة البيانات الخاصة بمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٦، والتعداد الشامل للمباني والمؤسسات الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٦، باعتبارهما المصدرين الإحصائيين الوطنيين الأساسيين. وكان هناك بالتأكيد مصادر مكملة مركزية ومحلية جمعت من الوزارات والدوائر والمحافظات والقائمقاميات وذوي العلاقة الآخرين.

إن ثمار هذا العمل يتم وضعها منذ الآن بتصرف أصحاب القرار المتنوعين، من إدارات رسمية (كالبلديات والاتحادات البلدية، القائمقاميات، المحافظات، الوزارات والنواب والأحزاب السياسية) ومؤسسات أهلية والمؤسسات الدولية المعنية، وبتصرف أصحاب القدرات البشرية والمشروعات الاستثمارية في القطاع الخاص اللبناني والعربي والدولي، علها تكون مادة مفيدة للتدخل التنموي المستقبلي.

